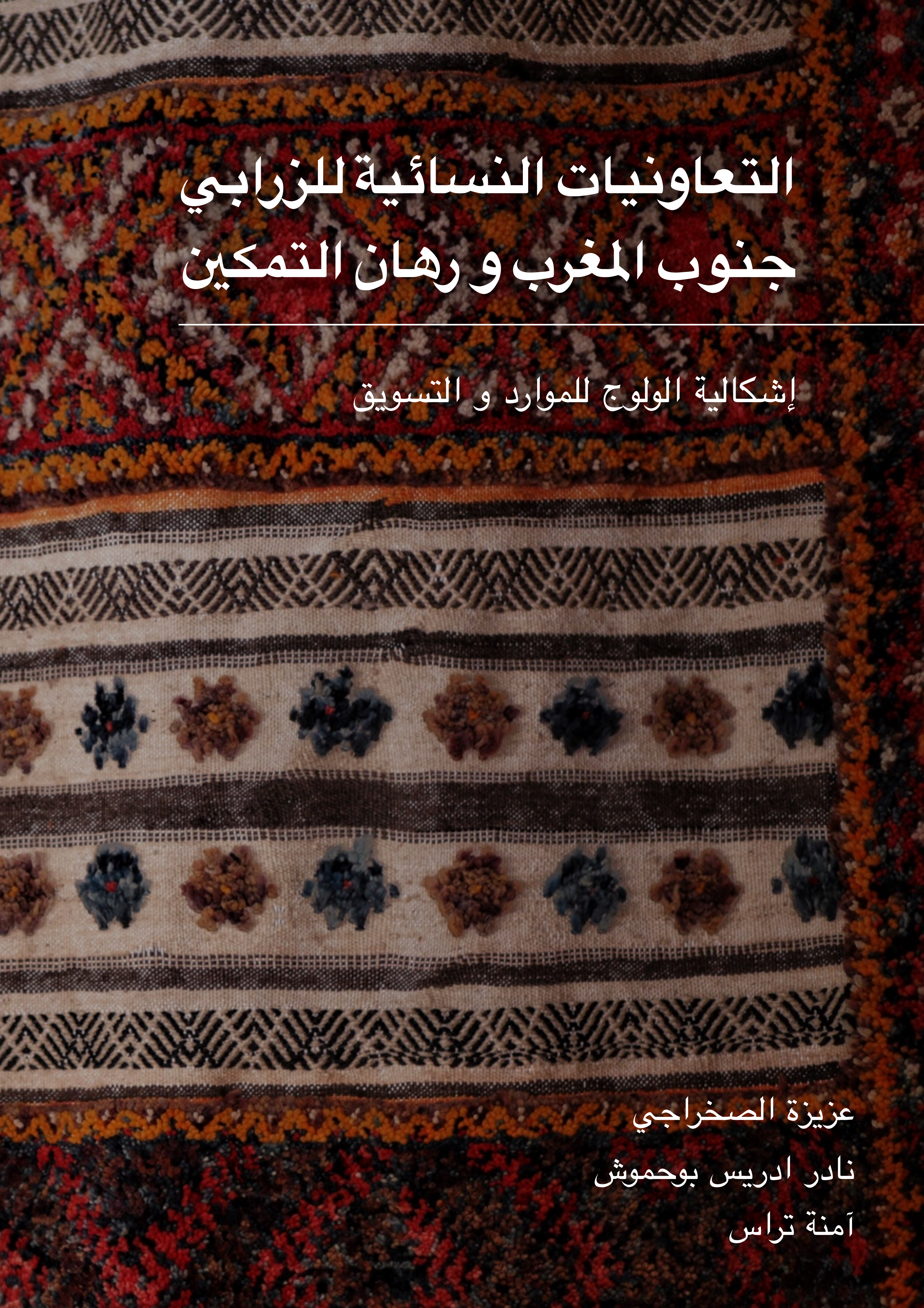


التعاونيات النسائية للزرابي جنوب المغرب و رهان التمكين

إشكالية الولوج للموارد و التسويق

عزيزة الصخراجي

نادر ادريس بوحموش

آمنة تراس

تعاونيات الزرابي وهدف تمكين النساء القرويات بجنوب المغرب

إشكالية الولوج إلى الموارد والتسويق

تقديم:

عرف المغرب إصلاحات مؤسساتية ومعيارية متتالية، استهدفت وفق الخطابات الرسمية تحقيق تقدم ملموس على مستوى مشاركة النساء في التنمية، وقد تجسدت في تبني مجموعة من القوانين التي تمهد للمساواة بين الجنسين في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وإنشاء لجان ومراكز لرصد ومناهضة بعض أشكال التمييز في هذين المجالين، وأيضا إنشاء مجموعة من المؤسسات التي وكلت إليها مهمة إدماج النساء في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

لكن المفارقة هي أن التقرير الأخير الذي قدمته الهيأة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والتضامن[1]، يقف على كون هذه المجهودات المكثفة لم تنجح في تحقيق الهدف المنشود، ولعل المعطيات التي كشف عنها آخر إحصاء سكاني لسنة 2015، خير دليل على كون المغرب لازال يعرف عجزا ملحوظا على مستوى استثمار الطاقات المعطلة لنسائه. بل لقد عرفت نسبة النشيطات من الإناث تراجعا كبيرا ب 5,4 نقطة بين 1999 و 2012، لتصل سنة 2015 إلى حوالي 24% : 34% بالعالم القروي وفقط 18% بالمجال الحضري. مع الإشارة إلى كون نسبة نشاط الإناث بالعالم القروي لا يعني استقلاليتهن المالية، لأن العمل غير المأجور يشكل لازمة لعمل النساء القرويات، فيما يطبع العمل الناقص نشاط النساء الحضريات اللواتي يشكلن نسبة 60,3% من النشيطات، وأكثر من نصف عددهن هن أميات (52,6%) فيما أقل من ثلثهن يتوفر على شهادة[2].

انعكس هذا الواقع سلبا على رتبة المغرب على مستوى السلم الدولي لمسألة فارق النوع، حيث احتل الرتبة 133 ضمن 144 دولة سنة 2014 متراجعا بأربع نقط في سنة واحدة، بينما يحتل الرتبة 135 من حيث المشاركة الاقتصادية للنساء، والرتبة 116 ضمن 128 بلد من حيث جدوى السياسات والبرامج على مستوى تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للنساء. فيما يرتبط بتقييم سياسات وآليات دعم ومرافقة المقاولات

---

[11] « Promotion de l'égalité entre les femmes et les hommes dans la vie économique, sociale, culturelle et politique : les discriminations à l'égard des femmes dans la vie économique, réalité et recommandations », rapport du conseil économique, social et environnemental, Auto-saisine n 18/2014, www.cese.ma

[2] Ibid, p 15-16

النسائية، يحتل المغرب رتبة 24 ضمن 30 دولة، ويندرج ضمن البلدان ذات ثقافة محافظة تحول دون ولوجية النساء لتحقيق دورهن الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع[1].

1. التعاونيات النسائية ورهان التنمية المستدامة:

شكل تشجيع المقاولات التعاونية خيارا استراتيجيا بالنسبة للسياسة الاقتصادية المغربية بعد الاستقلال، راهنت عليه الدولة لإدماج الأنشطة التقليدية غير المهيكلة ضمن النسيج الاقتصادي المهيكل، واتخذت لذلك مجموعة من التدابير القانونية الضريبية والمؤسساتية أيضا. لكن الدعم الحالي للتعاونيات النسائية لم يؤسس له بشكل رسمي إلا مؤخرا بعد انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005. إلا أن نسبة المنخرطات من النساء في التعاونيات لا تتجاوز 7,1% من مجموع المنخرطين غلى المستوى الوطني، فيما تتميز التعاونيات النسائية عن الذكورية بكونها أقل حجما، بمعدل 18 منخرطة مقابل 41 بالنسبة للتعاونيات الأخرى، وبضآلة رأسمالها (ما معدله 482 درهم لكل منخرطة مقابل 15390 درهم بالنسبة للتعاونيات الأخرى)، هذا بالإضافة إلى كون التعاونيات النسائية أقل حضورا في تجمعات المصالح الاقتصادية وشبكات التسويق مما يشكل عائقا أساسيا أمام تحقيقها لهدف تحسين مستوى عيش النساء وتحقيق استقلاليتهن المالية وتمكينهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فمعظم التعاونيات النسائية تشتغل في مجالات تتميز بهيمنة ذكورية كبرى (الصناعة التقليدية 40% والتعاونيات الزراعة 35%) مما يجعل النساء لا يستفدن من عائدات هذه التعاونيات بالشكل المطلوب[2].

2. إشكالية البحث:

لا يمكننا إنكار الدور الإيجابي الذي تلعبه التعاونيات النسائية بالنسبة للعضوات، على الخصوص من حيث قدرتها على ضمان نشاط مدر للدخل، وتحقيق حد أدنى من الاستقلالية المالية لهن. لكن عدد المستفيدات من هذه المقاولات التعاونية على صغر حجمها، والذي لا يتجاوز 31 ألف و173 منخرطة في 1699 تعاونية، فيما يبلغ عدد النساء في سن النشاط بالمغرب (15 سنة فما فوق) حوالي 12 مليون ونصف، يظل مؤشرا كميا على تعثر مشروع دعم المقاولات التعاونية النسائية وضعف جاذبيته بالنسبة للنساء، كما أن المؤشرات الكيفية التي تحدثنا عنها أعلاه والمرتبطة بقيمة وجدوى هذه التعاونيات من حيث تحقيقها للأهداف المرجوة من ورائها، تجعلنا نقف على الاختلالات التي من شأنها تفسير هذا التعثر.

انطلاقا من التشخيص أعلاه، اخترنا من خلال مشروع البحث الذي نقدمه، أن نشتغل على مجال خاص من مجالات اشتغال المقاولات التعاونية النسائية، وهو مجال أنشطة الصناعة التقليدية الثقافية والفنية،

---

[1] انظر نفس التقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 15
[2] نفس المرجع أعلاه، ص 52

يتعلق الأمر بتعاونيات صناعة الزرابي بجنوب المغرب. يرجع ذلك من الناحية الموضوعية لكون مجال الصناعة التقليدية يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد التعاونيات بالمغرب (40%)، أما عن الحافز الذاتي فيتمثل في توفرنا على أرضية من المعرفة المؤسسة على الملاحظة، بحكم ترددنا على مجال قروي يشتهر بهذا الصنف من الصناعة التقليدية الذي يتم توارثه وتلقينه عبر تنشئة الأمهات لبناتهن.

يعرف إنشاء التعاونيات في هذا المجال تعثرا ملحوظا يرتبط بجانب قيمي ثقافي أساسا، يصعب معه الانتقال من صناعة أو حرفة ذات قيمة اجتماعية لا تنفصل عن الوظيفة الاجتماعية للمرأة التي تعزز من خلالها رأسمالها الاجتماعي ومكانتها داخل الأسرة والجماعة، إلى منطق الاستثمار المادي النفعي الذي يفرض على النساء التعامل مع السوق وفق سلوكات تتأسس على التفاوض بناء على التقييم المادي لمجهودهن الذي لا يزال يرتبط في تمثلهن بقيمة معنوية بالأساس، وهي نماذج من السلوك لا تزال غريبة عن هؤلاء النساء بحكم التوزيع الاجتماعي للأدوار.

هدفنا من خلال هذه البحث هو رصد العوامل التي تقف وراء تعثر مشروع دعم التعاونيات النسائية للزرابي، والتي تحد من قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه، من خلال دراسة وتحليل موقف النساء اللواتي لا زلن يرفضن الانخراط في هذا المشروع من جهة، ودراسة وتقييم التحول الذي عرفته وضعية النساء المنخرطات في هذا المشروع بالنظر إلى الأهداف المحددة له: الرفع من مستوى عيش النساء القرويات عبر إرساء نشاط مدر للدخل، وتحقيق استقلاليتهن المالية في أفق تحقيق تمكينهن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

فما هي طبيعة المعيقات التي لازالت تعترض مشروع دعم التعاونيات النسائية في هذا المجال؟ وما هي آثار التعاونيات النسائية لصناعة الزرابي على مستوى عيش النساء القرويات ؟ وإلى أي حد استطاعت تحقيق تحول على مستوى توزيع الأدوار الاجتماعية وعلاقات الهيمنة بين الجنسين ؟

فرضيات البحث:

افترضنا أن:

1- درجة استفادة النساء من عائدات المشروع ترتبط بمستوى ولوجهن للموارد الأساسية، وقدرتهن على تحقيق الاستقلالية في مجال التسويق،

2- نجاح المشروع يتوقف على قدرة برامج التأهيل والتكوين على تغيير تمثل النساء القرويات لدورهن الاجتماعي،

3- المعيقات ترتبط بعجز السياسات التنموية المحلية والدولية على التأثير على النماذج الثقافية السائدة بشأن الأدوار الاجتماعية.

3. المقاربة والمنهج وأدوات البحث:

3-1 الباراديغم البنائي الاجتماعي:

يمكن تصنيف الأطر النظرية الكبرى الموجهة للبحث في الظواهر الاجتماعية على العموم إلى ثلاثة توجهات كبرى تختلف من حيث المقاربة والمنهج وأدوات البحث:

1. التوجه البنيوي الوظيفي: ينطلق من البنيات الاجتماعية ووظائفها لتفسير نشأة الظواهر الاجتماعية، يأخذ عليه طابعه الحتمي
2. التوجه الفرداني المنهجي: ينطلق من الفرد الفاعل للبحث عن العوامل المفسرة للفعل الاجتماعي والمرتبطة بقصديته وعقلانيته، وتعاب عليه لاواقعيته التي تنبع من تغييبه لإكراه المؤسسات والبنيات الاجتماعية
3. التوجه البنائي الاجتماعي: يحاول تجاوز هذه الثنائية بين الفرد الفاعل والبنيات الاجتماعية، ويعتبر أن توجهات الأفراد واختياراتهم وأفعالهم في مختلف الوضعيات تأخذ بعين الاعتبار إكراهات البنيات دون أن يؤدي ذلك إلى نوع من الحتمية، بل يتمتع الفاعل في مختلف الوضعيات بهامش من الحرية والمناورة ويستطيع أن يفعل شيئا بما يفعل به.

من هذا المنطلق، يرتكز اهتمام الباحثين من داخل هذا الباراديغم على دراسة سيرورة تشكل الأفعال في ارتباطها بالوضعية التي يعيشها الفرد، إذ يعمل هذا الأخير في كل وضعية، على إعادة تأويل الواقع الماثل أمامه، مستدمجا في ذلك النماذج الثقافية والاجتماعية السائدة، والإكراهات المؤسساتية والتنظيمية، بالإضافة إلى الأهداف والمقاصد التي تحركه، وانتظاراته من الآخرين الذين يتفاعل معهم في سياق معين. بناء على ذلك يختار الاستراتيجية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه.

حاولنا إذن بالرجوع إلى موضوع بحثنا، أن نمسك بسيرورة بناء واشتغال التعاونيات النسائية، للكشف عما يحدد توجهات النساء واختياراتهم واستراتيجياتهم، مما قد يرتبط بالبنيات الاجتماعية والثقافية وبالإكراهات التنظيمية والمؤسساتية من جهة (العوامل الماكرو)، وبتوجهات الأفراد وحساباتهم وانتظاراتهم، وبعلاقات السلطة أو الهيمنة التي يتم تعبئتها من جهة أخرى (العوامل الميكرو).

3-2 بحث تقويمي: evaluative research

يهدف بحثنا إلى تقييم مشروع دعم التعاونيات النسائية لصناعة الزرابي، بالنظر إلى أهداف التنمية للسياسات الحكومية الرسمية، المعلن عنها في المشاريع والتقارير والاستراتيجيات. وقد حرصنا على ترجمتها إلى مؤشرات قابلة للقياس، ثم البحث عن درجة تحقيقها في الواقع، مع استحضار البعد النقدي لهذه المشاريع التنموية الموجهة من الخارج.

3-3 مقاربة النوع: Gender approach

تتبنى السياسات الحكومية هذه المقاربة في مختلف مشاريع التنمية، وتحاول اعتماد المعايير المتفق عليها دوليا وفق برامج الأمم المتحدة لدعم المساواة بين الجنسين ومناهضة مختلف أشكال التمييز ضد النساء. كما تعتمدها الهيئات غير الحكومية والمنظمات الدولية لتقييم برامج ومشاريع التنمية المعتمدة من طرف كل دولة، مما يفرض علينا مبدئيا الانطلاق من تحديد هذه المعايير وأبعادها ومؤشراتها بغية استدماجها في دراسة وتحليل وتقييم هذا المشروع. لكن اعتمادنا لهذه المعايير ومنطلقاتها النظرية لا يعني أبدا استبعاد تناولنا لها وفق رؤية نقدية ترتبط بالسياق الذي يتم فيه البحث والدراسة، موظفين الرؤية النسائية البيئية Ecofeminism.

4-3 أدوات البحث:

انسجاما مع طبيعة الموضوع، وأيضا مع المقاربة والباراديغم الموجه للبحث، اعتمدنا تقنيات كيفية لجمع المعطيات:

- **الملاحظة بالمشاركة:** التردد على الميدان واستطلاعه من أجل توجيه البحث ومنطلقاته النظرية بما يضمن ملاءمتها للوقائع المدروسة،
- **المقابلات الفردية نصف الموجهة:** من شأنها أن تمكننا من الكشف عن المعنى الذي تمنحه الفاعلات لأفعالهن واختياراتهن وتوجهاتهن ومواقفهن،
- **Focus group:** وهي تقنية تمكن من الوقوف على دور التفاعل بين الأفراد في بناء الاستراتيجيات، وعلى الدور الذي تلعبه علاقات السلطة والهيمنة في توجيه سيرورة تأسيس واشتغال التعاونيات النسائية.

4. الإطار النظري والمفاهيم الموجهة للبحث:

يتمحور الإطار النظري للبحث حول ثلاثة مفاهيم نظرية تحليلية ستتم معالجة معطيات الملاحظة الميدانية على ضوئها:

النموذج التعاوني،

التنمية المستدامة،

مقاربة النوع والتنمية،

يجدر بنا قبل العودة إلى الأطر النظرية الموجهة للبحث، الانطلاق من التحديد المؤسساتي للتعاونيات وأهدافها وآليات اشتغالها، حتى نتمكن من عرض هذه المنطلقات المؤسساتية على النماذج النظرية المأطرة للبحث، والتي تشكل في حد ذاتها مرجعية دولية لتحديد السياسات المحلية في مختلف مشاريع التنمية الموجهة للنساء.

1-4 مفهوم التعاونية:

إن التعاون الاقتصادي كظاهرة اجتماعية قديم قدم المجتمعات البشرية، لكنه كتيار اقتصادي و فكري عرف أسسه بفضل الاشتراكية الطوباوية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد شكلت تجارب روبرت أوين ومن تلاه الحجر الأساس لتطور الفكر التعاوني الحديث، الذي جاء في سياق مقاومة الهجوم الشرس للرأسمالية المتوحشة على حقوق العمال والعاملات الأساسية، وبناء نموذج اقتصادي بديل تضامني يخرج عن السلطة النقدية الكريهة مبدأ العمل فيه هو سد حاجيات العمال و الاكتفاء الذاتي. قد هدف هذا النموذج "لعقلنة البرجوازية" و جذب الجماهير للنضال ضد بقايا الإقطاعية.

تعريف التعاونيات كما هو معتمد من طرف الحلف التعاوني الدولي[1] (1995): "هي منظمة شعبية ديمقراطية مستقلة مكونة من أشخاص اتحدوا طواعية لتلبية الحاجيات المشتركة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية وتلبية تطلعاتهم من خلال مشروع ملكية مشتركة ويدار ديمقراطيا"[2].

من قيم التعاونيات: الاعتماد على الذات، المسؤولية الذاتية، الديمقراطية، المساواة، العدالة والتضامن إضافة إلى القيم الأخلاقية كالإخلاص و الانفتاح والمسؤولية الاجتماعية ورعاية الآخرين.

مبادئ التعاونية كما هو متفق عليه في الحلف التعاوني الدولي:

1- العضوية الطوعية والمفتوحة بدون أي تمييز على أساس النوع أو الدين أو الانتماء الاجتماعي، العرقي أو السياسي ، 2- التسيير الديمقراطي من طرف الأعضاء الذين يتمتعون بنفس

[1] " الحلف التعاوني الدولي هي منظمة غير حكومية مستقلة تأسست سنة 1895 بهدف توحيد و تمثيل و خدمة التعاونيات عالميا. الحلف يوفر صوتا عالميا و يعتبر منتدى للمعرفة و الخبرات حول و لأجل التعاونيات." *International Co-operative Allience*, الحلف التعاوني الدولي, https://ica.coop/en/what-co-operative. Accessed 7 Jan. 2017.

[2] "ما هي التعاونية ." *International Co-operative Allience*, الحلف التعاوني الدولي, https://ica.coop/en/what-co-operative. Accessed 7 Jan. 2017.

الحق في التصويت مهما كانت نسبة مساهمتهم في الرأسمال التعاوني، 3-المشاركة الاقتصادية المنصفة والديمقراطية للأعضاء والاشتراكية التعاونية لرأس المال أو على الأقل جزء منه، 4- التسيير الذاتي والاستقلالية عن المنظمات والحكومات ولو في حالة الشراكة، 5-توفير التكوين والتدريب للأعضاء وشفافية المعلومات، 6-التعاون بين التعاونيات ودعم الحركة التعاونية محليا، وطنيا، إقليميا وبين-دوليا، 7-المنفعة الجماعية والمجتمعية. 1

تعريف التعاونية:

يعرفها القانون المنظم للتعاونيات بالمغرب في فصله الأول وبنده الأول بكونها: " التعاونية مجموعة تتألف من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أو هما معا اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مقاولة تتيح لهم تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتدار وفق القيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها ولا سيما تلك المتمثلة في:

1- العضوية الاختيارية المفتوحة للجميع ؛
2- الإدارة الديمقراطية للتعاونيات ؛
3- المساهمة الاقتصادية للأعضاء ؛
4- الإدارة الذاتية والمستقلة؛
5- التكوين والتدريب والإعلام؛
6- التعاون بين التعاونيات؛
7- الالتزام نحو المجتمع."

البند المحدد لمبادئ تسيير التعاونية:

يتم تسيير وإدارة التعاونية وفق المبادئ التعاونية التالية :

1- يمكن لأي كان، دون تمييز، أن ينضم إلى تعاونية شريطة أن يستوفي الشروط المحددة في نظامها الأساسي حسب نوعية نشاطها وفق أحكام هذا القانون.

2- ويجوز لكل متعاون أن ينسحب من التعاونية وفق الشروط التي يحددها الفرع الثاني من الباب الثالث من هذا القانون ؛

[1] عن موقع الحلف التعاوني الدولي بتصرف.

3- لكل المتعاونين نفس الحقوق المرتبطة بإدارة وتسيير شؤون التعاونية مهما كان عدد الحصص التي يملكونها، ويترتب على ذلك أن لكل منهم صوتا واحدا في الجمعية العامة للتعاونية؛

4- يجب أن يقسم ما زاد من موارد التعاونية على نفقات استغلالها، بين المتعاونين بحسب العمليات التي أجروها مع التعاونية أو العمل الذي قدموه إليها.

5- ولا يجوز أن يوزع الفائض المدرج في الاحتياطي على أعضاء التعاونية؛

6- لا يكافأ رأس المال من حيث المبدأ. وإذا ما تقررت مكافأته، يتم تحديد السعر الأقصى للفائدة وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 31 من هذا القانون؛

7- لا يعتبر العضو في التعاونية شريكا فحسب يساهم في تقديم حصة مالية، بل "متعاونا"، بحيث تتجلى مشاركته في نشاط التعاونية التي ينتمي إليها في صورة تقديمه إليها أو تمليكه إياها أموالا أو خدمة أو عملا،

8- تهدف التعاونية القائمة على أساس عمل جماعي إلى رفع مستوى أعضائها وتأهيلهم والذين اتحدوا، ليس على أساس الحصص التي قدمها كل واحد منهم، بل بناء على ما يتوافر لهم من مؤهلات شخصية وعلى إرادة التضامن التي تحذوهم،

9- يجوز للتعاونيات التي لها أغراض متماثلة أن تقيم فيما بينها، ومع التعاونيات التي لها أغراض أخرى، إن اقتضت مصلحتها ذلك، علاقات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتربوية سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وذلك في إطار التعاون المتبادل.

البند المحدد لأهداف التعاونية:

تمارس التعاونيات أعمالها في جميع فروع النشاط الإنساني مستهدفة أساسا:

1- ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها ؛

2- تشجيع روح التعاونية ومبادئها لدى أعضائها ؛

3- تمكين أعضائها من تخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات أو الخدمات وبيعها أو تسليمها للأغيار في أحسن الظروف ؛

4- تنمية نشاط أعضائها وتثمينه إلى أقصى حد.

4-2- التحليل الاستراتيجي للتعاونيات:

تتوقف إيجابية نتائج مشروع دعم التعاونيات النسائية على مستوى تحسن عيش النساء القرويات في أفق تمكينهن، واستمرارية هذه النتائج، على نجاعة البنيات القائمة المتمثلة في التعاونيات كتجمعات نسائية، وخلفيتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية، من هنا أهمية التحليل الاستراتيجي للتعاونيات الذي سيمكننا من الوقوف على نقط القوة والضعف في طريقة اشتغالها، وذلك من خلال تحليل مختلف عناصرها، والنظر في مدى قابليتها للاستمرارية، كما سيمكننا التحليل الاستراتيجي من الإمساك بمنطق اشتغال التعاونيات. بناء على ذلك، يمكننا استنتاج آفاق عمل من شأنها تحسين آليات اشتغال التعاونيات.

بتوظيف شبكة التحليل الاستراتيجي ل**Prévost**[1] حاولنا أثناء تحليلنا للمعطيات الميدانية التركيز على العناصر الآتية:

1- مجال النشاط
2- تنظيم النشاط
3- التعاون المتبادل
4- التكنولوجيا
5- الموارد البشرية
6- التمويل
7- التسويق
8- القدرة على الاستمرارية

4-3- التنمية التعاونية:

هي نشاط يهدف إلى إرساء وتدعيم التعاونيات كوسيلة جماعية للاستجابة للحاجيات المشتركة. وتندرج التعاونيات النسائية عموما، في إطار مشروع تنموي يتمحور حول النوع، ذلك أنه بخلق فضاءات للنشاط الاقتصادي خاصة بالنساء، تسمح التعاونيات لهن بامتلاك هذا الفضاء، والتعود على أخذ الكلمة والقيام باختيارات، وتحمل المسؤولية، والمشاركة في اتخاذ القرار، ناهيك عن دورها في إضفاء قيمة على معرفتهن العملية المتوارثة وتثمينها. ينتظر إذن من التعاونيات أن تساهم في تأهيل النساء العضوات لامتلاك السلطة التي من شأنها تمكينهن من المشاركة في التنمية وتحسين وضعيتهن.

[1] (IRCUS) Institut de recherche et d'éducation pour les coopératives et les mutuelles de l'université de sherbrook, https://www.usherbrooke.ca/irecus/publications-irecus/essais-et-memoires/, consulté le 26-08-2016, à 19h26

ينتظر من سياسة التنمية التعاونية أن تضمن جودة الحياة بالنسبة للنساء العضوات في التعاونيات، وأن تحقق هدف تأهيلهن، وتعتمد مقاربة تشاركية من شأنها أن تضمن مشاركة النساء في تنمية الساكنة المحلية. يفرض علينا إذن تقييم هذه السياسة بالنظر إلى الأهداف المنتظرة منها تحديدا إجرائيا لمفاهيم: جودة الحياة، والتأهيل ومبدأ التشاركية:

4-3-1 جودة الحياة:

وفق التحديد الذي تتبناه مقاربة النوع والتنمية، تتأسس جودة الحياة على مفهومين أساسيين: شروط العيش اليومية التي تعتبر مرضية، والمكانة الاجتماعية المرتبطة بالنوع.

شروط وظروف العيش تمس بالدرجة الأولى الوضعية المادية للنساء، وحقل تجربتهن المباشر:

نوع العمل الذي تقوم به، حاجياتها الأساسية وحاجيات أبنائها (الماء الصالح للشرب، التغذية، التعليم...).

المكانة تحيل على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للنساء مقارنة بوضعية الرجال، مع قياس فارق الأجر، حظوظ الولوج لسوق الشغل، المشاركة في المؤسسات التشريعية، الهشاشة تجاه الفقر والعنف[1]...

لابد من الإشارة كذلك إلى كون جودة مستوى العيش، ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار المؤشرات التي تحددها النساء أيضا.

4-3-2 التأهيل:

حسب (ACDI) "التأهيل هو أن يتحمل الأفراد مسؤولية عيشهم بأنفسهم: يحددون أهدافهم، ويكتسبون الكفاءات الضرورية لهم، والثقة الكافية بأنفسهم، ويعملون على حل مشاكلهم بأنفسهم، ويتعودون على الاستقلالية. إنه في نفس الوقت سيرورة ونتيجة. "[2]

4-3-3 التشاركية:

تحمل حسب (ACDI) دلالتين:

- "المشاركة في مشروع محدد من الخارج، يمنح عادة فرصة عمل بشكل من الأشكال، كأن يكون مشروعا يشتمل على أعمال يؤدى عنها ماليا، أو مشروعا يضمن أنشطة مدرة للدخل."[3]

---

[1] CCCI et al. *Un autre genre de développement*, Ottawa, 1991, p.35

[2] ACDI, *Guide des indicateurs tenant compte des écarts entre les hommes et les femmes*, 1996, p.47.

[3] ACDI, *Guide des indicateurs tenant compte des écarts entre les hommes et les femmes*, 1996, p.41.

- المشاركة في اتخاذ القرار، وفي مراقبة وتوجيه مشروع ما، عبر مختلف المراحل التي يمر منها هذا الأخير، وقد يشمل ذلك أيضا تنفيذ بعض الأعمال.[1]

هذا ويحتكم مشروع التنمية التعاونية بالمغرب أيضا إلى نموذج التنمية المستدامة المرتكزة على مقاربة النوع، كما تحددها المنظمات غير الحكومية الدولية التي توجه وترعى هذه المشاريع التنموية، لذا وجب تعريف نموذج التنمية المستدامة، ومقاربة النوع والتنمية:

4-4- نموذج التنمية المستدامة:

يتحدد مفهوم التنمية المستدامة انطلاقا من خاصيته الأساسية: "تمكين الساكنة الحالية من الاستجابة لحاجياتها دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الاستجابة لحاجياتها."[2]

"ويشمل المفهوم ثلاثة أبعاد أساسية: التنمية الاقتصادية، وتنمية الساكنة المحلية، والتنمية الإيكولوجية."[3]

- **التنمية الاقتصادية، وتضم ثلاثة عناصر:**
  - النمو الاقتصادي
  - توسيع السوق
  - نمو الأرباح الجماعية
- **تنمية الساكنة المحلية: community development** ويترجم بدوره إلى العناصر الآتية:
  - الاستقلالية المحلية
  - تلبية الحاجيات الإنسانية
  - نمو مؤشرات الإنصاف
  - المشاركة والمساءلة
  - استعمال التكنولوجيا المتطورة
- **التنمية الإيكولوجية:** وتشمل العناصر الآتية
  - احترام القدرة البيئية
  - الحفاظ على الموارد وإعادة التدوير

---

[1] Ibid, p 41

[2] Rapport Brundtland (Commission mondiale sur l'environnement et le développement), Notre avenir tous, éditions du fleuve, Montréal, 1998, 113-139

[3] INTERNATIONAL COUNCIL FOR LOCAL ENVIRONMENTAL INITIATIVES, *The local agenda 21 planning guide : an introduction to sustainable development planning,* Toronto, 1996, pages 1-11

- تقليص النفايات

4- 5- العدالة البيئية-نسق مفاهيمي بديل:

لقد أدخل مفهوم العدالة البيئية بعد السبعينيات من القرن الماضي في الوسط الأكاديمي في إطار نسق مفاهيمي بديل عن ذلك المتمحور حول مفهوم التنمية أو النمو بما هو زيادة في الأرباح و ما يرافقه من خصخصة[1] الموارد و الخدمات أو كما يعرفه دافيد هارفي David Harvey التراكم عن طريق الانتزاع Accumulation by dispossession أو كما عبر عن ذلك سمير أمين تنمية التخلف Development of Under-development . و قد جاء كإجابة عن الإشكالات التي يطرحها مفهوم التنمية المستدامة الذي لا يعيد النظر في إشكالية عدالة التوزيع الاقتصادي و البيئي للنظام الاقتصادي ذو الطابع الإنتاجوي productivist و الاستنزافي extractivist . و قد تبلور هذا المفهوم نتيجة ظهور الحركات الاجتماعية المناهضة للعنصرية و للحيف البيئي و الإيكولوجي في أميركا[2]. و تعتبر هذه الحركات أن العدالة البيئية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعدالة الاجتماعية.[3] و يمكن تعريف الحيف البيئي كما يلي:

التمايز الاجتماعي من حيث التعرض للأضرار والمخاطر البيئية ومن حيث الولوج للموارد البيئية والاستفادة من عائداتها. و لهاذا التمايز مكونان أساسيان الأول مرتبط بالفوارق الإيكولوجية الناتجة عن العوامل المناخية و التربة و التوزيع الطبيعي للمياه، والثاني مرتبط بالتمييز الاجتماعي على أساس النوع الانتماء الطبقي والعنصري.

و تعتبر الحركة الإيكولوجية أن الحيف البيئي يترتب عنه حيف إيكولوجي مباشر على اعتبار أن تفاوت نمط عيش مختلف المجموعات الاجتماعية يرافقه تفاوت تأثيرها على المنظومة الإيكولوجية من حيث كمية الملوثات المنبعثة من نشاط مجموعة ما و كمية استهلاكها للمياه و الموارد الطبيعية. بالإضافة لما يتطلبه نمط العيش المتفاوت و امتيازات متفاوتة من حق متفاوت في التلويث و هو ما يسمى بالبصمة الإيكولوجية. لهذا نتحدث عن عدالة توزيع البصمة الإيكولوجية. و يمكن تلخيص مفهوم العدالة الإيكولوجية في التوزيع العادل للخدمات و الأضرار البيئية معا، ويتضمن ذلك حق المجموعات المتضررة بيئيا في استرجاع الديون الإيكولوجية المرتبطة بتاريخ استغلال و استنزاف ثرواتها من طرف الحركة الكولونيالية و النيوكولونيالية على وجه الإكراه.

---

[1] استعمل مصطلح الخصخصة من طرف المفكر المغربي المهدي المنجرة مرات عديدة للتوصيف عملية الخوصصة بما هي حرمان الفقراء من خدمات و موارد عن طريق انتزاعها و فرض مقابل لها . أنظر: المهدي المنجرة " الإهانة في زمن الإمبريالية الكبرى " 2003

[2] سيريا إيميليانوف " إشكالية عدم المساواة الإيكولوجية، مشهد مفاهيمي جديد" ,(N°35) Ecologie & politique 2008/1 », ص.21 DOI . 10.3917/ecopo.035.0019

[3] سيريا إيميليانوف ، نفس المرجع أعلاه ص.19

4-6- مقاربة النوع والتنمية: الإطار النظري وأدوات التحليل

تفترض هذه المقاربة الاعتراف الفعلي بدور النساء في تنمية المجتمع، مع التركيز على عيش النساء وتفاعلهن مع الجماعة التي ينتمين إليها، وهي تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات العملية والمصالح الاستراتيجية للأنواع الاجتماعية، وتهدف إلى تغيير العلاقات الاجتماعية التراتبية اللامتساوية بين الرجال والنساء سعيا إلى اقتسام للسلطة يكون أكثر وتوازنا وتنمية أكثر إنصافا واستدامة.

وحتى نتمكن من الاستضاءة بهذه المقاربة أثناء تحليلنا، لابد لنا أولا من تعريف المفهومين: النوع والتنمية.

4-6-1 النوع: gender

يعرف يكونه: "مجموع الخصائص التي تكتسب وتنتقل عبر المؤسسات الاجتماعية بالاحتكام للأدوار الاجتماعية للرجال والنساء، حيث تتحدد هذه الأدوار بالقواعد والقيم الاجتماعية، وببنياتها الاقتصادية والسياسية، بمحيطها وبموقعها الجغرافي وطبيعة مناخها، وتختلف من مجتمع إلى آخر. وما دامت كل جماعة بشرية تستجيب للتحولات الثقافية والاقتصادية، فإن هذه الخصائص والعلاقات الاجتماعية التي تتحدد تبعا لها، تخضع بدورها للتغيير."[1]

4-6-2 التنمية:

غالبا ما تشير تعاريف التنمية إلى كونها تتحدد بالسيرورة التي تؤدي إلى تحسين شروط عيش جماعة بشرية ما، أما منظمة Oxfam-Quebec فتعتمد التعريف التالي:

"التنمية سيرورة اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتم من خلالها تلبية الحاجيات الإنسانية عن طريق ضمان ولوج واسع للسلطة الاقتصادية والسياسية، تشترط هذه السيرورة إرساء مجتمع يتحرر فيه الأفراد من كل أشكال الهيمنة. لا يمكن تنمية هذه المجتمعات في ظل شروط تؤدي إلى تنامي اللامساواة بين الرجال والنساء، في غياب إنصاف ومشاركة أكبر للنساء. بناء على ذلك فإن هدف سياسة النوع والتنمية هو المساهمة في تحول العلاقات الاجتماعية التراتبية واللامتساوية بين الرجال والنساء، من أجل تقاسم أكثر توازنا للسلطة."[2]

بناء على ذلك، تحدد Oxfam-Quebec أسس مقاربة النوع والتنمية في المبادئ التالية:

---

[1] Oxfam-Québec Maroc, document sur l'approche genre et développement, 1999, p.18 (adapt. de CCCI et al. *Un autre Genre de développement*, 1991)

[2] Ibid

1. التنمية سيرورة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، يتم من خلالها تلبية الحاجيات الإنسانية على أسس الإنصاف والمساواة والديمقراطية والمشاركة الشعبية،
2. ينبغي أن يعترف مشروع التنمية ويأخذ بعين الاعتبار وضعية التبعية العامة للنساء، وتنوع هذه الوضعية تبعا للطبقة الاجتماعية والانتماء الإثني والسن...،
3. ينبغي أن تعمل سيرورة التنمية على تأهيل الأشخاص والجماعات حتى يستقلوا بذاتهم ويعتمدوا على أنفسهم،
4. تتأسس خصائص النوع اجتماعيا، فهي بالتالي دينامية وقابلة للتغيير اجتماعيا،
5. تتم تنشئة الرجال والنساء بطرق مختلفة، ويقدم بالتالي كل منهم-هن إسهاما في التنمية يختلف عن الآخر، وبالتالي لا يمكن أن يقوم أحدهما بتمثيل مصالح الآخر،
6. تكون لمشاريع التنمية آثارا مختلفة على النساء والرجال، كما أن لكل من الرجال والنساء وقعا مختلفا على هذه المشاريع،
7. ينبغي أن يشارك الرجال والنساء في عملية اتخاذ القرار تبعا لاختلاف وضعياتهم،
8. المشاركة المتساوية في حد ذاتها لا تأخذ بعين الاعتبار المعيقات التي تخفيها المكانة الاجتماعية تبعا للنوع وللطبقة وللإثنية...
9. تؤدي العلاقات الاجتماعية اللامتساوية أو علاقات التبعية بالضرورة إلى علاقات سلطة غير متكافئة، لذا وجب أخذ بعين الاعتبار مجالات التوتر الممكنة بين الرجال والنساء وبين مختلف الفئات السوسيو-اقتصادية،
10. ينبغي إعادة النظر في تصورنا للسلطة: من سلطة "على" إلى سلطة "مع" أو "قدرة على فعل" from power « up on », to power with, or « authority to do »

بناء على ما سبق، ولتحليل مشروع تنموي مثل التعاونيات بناء على مقاربة النوع والتنمية، ينبغي الانتباه والتركيز على العناصر التالية مع الاعتراف بقابليتها للتغيير اجتماعيا:

1. تقسيم العمل تبعا للنوع الاجتماعي،
2. نوع الأنشطة،
3. الولوج إلى الموارد والتحكم في الأرباح
4. العوامل المؤثرة
5. شروط عيش النساء ووضعيتهن الاجتماعية
6. الحاجيات العملية والمصالح الاستراتيجية
7. مستويات المشاركة
8. إمكانات تحول علاقات النوع نحو المساواة عن طريق الإنصاف والتمكين

7-4- الإيكولوجية النسوية- تيار نسوي بديل:

الإيكولوجية النسوية حركة جدرية ترى العلاقة بين استغلال وتدمير الطبيعة واستغلال واضطهاد النساء. صعدت هذه الحركة الأكاديمية و النضالية في أواسط سبعينيات القرن الماضي في أوج الموجة الثانية للحركات النسوية و الحركات المطالبة بالعدالة البيئية خصوصا في أمريكا اللاتينية. أخذت من الحركات البيئية اهتمامها بتحليل تأثير أنشطة بشرية (أنشطة مجموعة اجتماعية) على مجموعات بشرية أخرى (مجموعات اجتماعية أخرى) و على غير البشر. وأخذت من النسوية نظرتها للإنسانية والتكنولوجيا والعلم كعناصر مجندرة (gendered) بالشكل الذي تضطهد و تستغل به النساء.[1]

تعتبر عالمات الاقتصاد الإيكو-نسويات أن نمط اقتصاد السوق الصناعي لا يحتسب في الدخل الوطني أنشطة الرعاية و العناية بالإنسان و الطبيعة التي تقوم بها النساء في الوقت الذي يعتبر نمط الإنتاج هذا أنشطة مخربة للبيئة كأنشطة إنتاجية تنموية (وارنغ 1988). كما لا يتم احتساب إعادة الإنتاج البيئية والاجتماعية. تعتبر الإيكو-نسويات أنه حتى في المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتطور، يشبه اقتصاد السوق جزيرة صغيرة محاطة ببحر العمل الغير المؤدى عنه؛ أي الرعاية و العمل المنزلي و الخدمات البيئية بدون مقابل، وهذه الأنشطة هي، في حقيقة الأمر، ضرورية للأمن الاقتصادي الحقيقي.[2]

إن واقع تأنيث الفقر يجعل من النساء اللواتي يملكن أقل ويرثن أقل أكثر تشبثا بالاقتصاد المعيشي والملك المشترك وبالتالي الأكثر وعيا بقيمة البيئة ودورها لاستمرارية العلاقة الحيوية التي تسم ارتباط نمط عيشهن بالأرض و الماء و المجتمع النباتي الذي يحيط بهن. النساء أيضا، هن أول من يلحظن و بسهولة خطر جفاف العشب أو اندثار الغابة أو نقص مستوى الماء في المياه الجوفية و نقص صبيب العيون المائية. وذلك راجع بالأساس لتوزيع الأدوار في المجتمعات الفلاحية والقروية حيث تقوم النساء والأطفال بجلب الحطب والماء لسقي الأرض والحيوانات والإنسان وجمع النباتات الطبية المتواجدة بالغابة.

5. عينة البحث:

كان طموحنا المبدئي أن تشمل دراستنا الميدانية لتعاونيات الزرابي منطقتين مهمتين في المغرب من حيث اشتهارهما بهذا النوع من الصناعة التقليدية، وهما جهة ورزازات جنوب المغرب، وأساسا قرى منطقة تزناخت الكبرى مهد الزربية الواوزكيتية المشهورة على الصعيد المحلي والعالمي بجودتها وإتقان صنعتها، ومنطقة وزان وسط المغرب، وأساسا قرى جبال الأطلس المتوسط، وذلك بهدف القيام بدراسة مقارنة بين منطقتين جغرافيتين مختلفتين من حيث التضاريس والبيئة والطقس أيضا: تعاني مناطق جنوب

[1] Marry Mellor 1997
[2] Joan Martinez-Alier, The Environmentalism of the Poor, for the Political Economy of Sustainable Development: Environmental Conflict, Participation and Movements conference, August 2002 p.43

المغرب من توالي سنوات الجفاف ومن ظاهرة التصحر التي كانت لها آثار سلبية على مستوى عيش الساكنة المحلية بالمنطقة، على خلاف منطقة الأطلس المتوسط، التي وإن عرفت بدورها تراجعا من حيث منسوب المياه الناتجة عن تراجع معدلات التساقطات المطرية، فهي نسبيا تتميز بظروف مناخية ومحيط بيئي مناسب للزراعة والرعي، باعتبارهما نشاطان يمسان بشكل مباشر مستوى وظروف عيش الساكنة المحلية.

لكن إكراهات مرتبطة بمدة البحث من جهة، وبتكاليفه المادية من جهة أخرى، حالت دون بلوغنا هذا الطموح، فاكتفينا بدراسة نماذج من التعاونيات النسائية بجهة وارزازات ونواحيها، وشملت عينة بحثنا 10 تعاونيات نسائية، وثلاثة تعاونيات مختلطة[1].

ملحوظة: لم يكن موضوع اهتمامنا هو التعاونيات المختلطة، لكننا آثرنا بعد احتكاكنا بالميدان، الاشتغال على عينة من التعاونيات المختلطة التي تمتلك واجهات للبيع بمركز الزربية "الواوزكيتية" بمنطقة تزناخت، خاصة بعد استنتاجنا كون هذه التعاونيات عموما تشتغل بصفة "تعاونيات نسائية" وتستعمل النساء كواجهة للحصول على الدعم والإعفاء من الضرائب، لكنها لا تعدو أن تكون بازارات لبيع الزرابي بعد اقتنائها من النساجات أو من الوسطاء بأقل تكلفة. هدفنا إذن هو المقارنة أولا بين هذين النوعين من التعاونيات، ثم البحث عن طبيعة العلاقة بينها وبين التعاونيات النسائية المحلية. لكننا للأسف لم نتمكن من الحصول على كل المعطيات التي رغبنا فيها بسبب الحرج الذي أظهره مسؤولا التعاونيتين المختلطتين (البازارين)، والتحفظ الذي أعلنا عليه بشأن عملية التسجيل، وأيضا بشأن عقد لقاء مع عضوات التعاونية.

5-1 أهمية منطقة تازناخت في نسيج الزرابي:

بناء على تصريح المدير بالنيابة للمديرية الإقليمية للصناعة التقليدية بورزازات عبد الواحد حدادي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، فإن "صادرات إقليم ورزازات من هذا المنتوج المحلي المتميز من الزرابي (خاصة الزربية الواوزكيتية) والحنبل، التي تم تسجيلها بمصلحة التصدير التابعة للمديرية، بلغت 1362,08 متر مربع أي ما يعادل 4168,69 كلغ بقيمة مالية حددت في 906 ألف و 645 درهم....

هذا وتضم منطقة ورزازات الكبرى 48 تعاونية ينتمي إليها 1817 منخرط ومنخرطة، حيث تمثل التعاونيات الحرفية النسوية 52 في المائة أي 25 تعاونية، لكن التعاونيات المهتمة بالنسيج 23 تعاونية تتواجد جلها بمنطقة تازناخت مهد الزربية الواوزكيتية، التي تعد نوعا خاصا من الزربية المميز لهذه المنطقة، مشيرا

[1] أنظر الجدول رقم 1 في الملحق: تصنيف التعاونيات، ص 1. ألحقت بالتقرير الجداول والمبيانات التي ارتكزت عليها في خلاصات البحث، وتجدر الإشارة إلى كون البرنام الذي عالجت به المعطيات الميدانية لا يمنحني إمكانية الكتابة بالحروف العربية، فقط باللاتينية، لذا قمت بصياغة المعطيات وإدخالها باللغة الإنجليزية

إلى أن عدد الجمعيات الحرفية المسجلة لدى المديرية الإقليمية للصناعة التقليدية بورزازات وصل إلى 80 جمعية"[1].

يبلغ إذن عدد تعاونيات نسج الزرابي بمنطقة تزناخت الكبرى 23 تعاونية. وفي الوقت الذي تضم فيه المنطقة 22000 نساجة، لايتجاوز عدد التعاونيات النسائية فعلا بمنطقة تزناخت 6 تعاونيات[2]، منها 4 تعاونيات نشيطة لكن متعثرة، وتعاونية متوقفة عن النشاط (دوار تلزا)، وأخرى مختلطة في الواقع (تعاونية الحنبل بدوار تلوست). قمنا بدراسة وزيارة 5 تعاونيات من الست المعلنة بكونها نسائية، والسادسة لم نتمكن من زيارتها (بدوار أدروك).

---

[1] تصريح المدير بالنيابة للمديرية الإقليمية للصناعة التقليدية بورزازات عبد الواحد حدادي لوكالة المغرب العربي للأنباء، مقال نشر بموقع "مشاهد"، 14 مايو 2014، http://machahid.info/18059.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4 شتنبر 2016 على الساعة 13 و40 د

[2] بناء على تصريح الأستاذة غيثة السعداني في مقابلة شفوية، المسؤولة عن جمعية تفاوت بالمركز النسوي لإنعاش الزربية بتازناخت، هو مركز تأسس بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن، بمبادرة من الباحثة فاطمة المرنيسي ورئيسة الجمعية النسوية تفاوت، لإنعاش تسويق الزرابي بعيدا عن هيمنة واسغلال الوسطاء وبائعي الجملة الذين يعملون على محاصرته وعرقلة الولوج إليه بكل الأشكال، رغم التشكيات المتعددة الموجهة للمجلس البلدي .

2-5 جدول تصنيفي للتعاونيات التي شكلت عينة بحثنا مع عدد المستجوبات والمستجوبين في كل تعاونية:

التعاونيات	المنطقة	وضعية التعاونية	عدد المستجوبات – ين-	وضعهن-م- التنظيمي
1. تعاونية الزهور	تارودانت	متعددة التخصصات في طور التأسيس	2	الرئيسة وعضوة في المكتب المسير
2. جمعية وتعاونية إغري	تلوين	جمعية نسائية نشيطة وتعاونية توقفت وأخرى في طور التأسيس	2	الرئيسة وعضوة في المكتب المسير
3. تعاونية إزناكن	جماعة إزناكن منطقة تزناخت الكبرى	تعاونية نشيطة منذ 6 سنوات	6	الأمينة، عضوة في المكتب، عضوتين في التعاونية، ونساجتين
4. تعاونية تتريت	دوار أسكا منطقة تزناخت الكبرى	أوقفت نشاطها مؤقتا بسبب مضايقات وتهديدات	3	الرئيسة وعضوة في المكتب المسير وعضوة في التعاونية
5. تعاونية تفاوت نتكضيفت	آيت داود منطقة تزناخت الكبرى	أوقفت نشاطها مؤقتا بسبب مشكل المقر	4	الرئيسة وعضوة في المكتب المسير وعضوتين في التعاونية
6. تعاونية الحنبل	تالوست منطقة تازناخت الكبرى	مختلطة ذات طابع عائلي	2	الرئيس الفعلي وزوجته
7. تعاونية القصبة	ورزازات	نشيطة ونموذجية في المنطقة	4	الرئيسة وعضوة في المكتب المسير وعضوتين في التعاونية

8. تعاونية السلام	قلعة مكونة	متعددة التخصصات نشيطة	4	الرئيسة وعضوة في المكتب وعضوتين في التعاونية
9. تعاونية أسيف احديدة	دوار احديدة قلعة مكونة	متعددة التخصصات نشيطة	5	الرئيسة والأمينة وعضوة في المكتب وعضوتين في التعاونية
10.تعاونية آيت الحسن	دوار أمجكيك قلعة مكونة	أوقفت نشاطها بسبب مشكل المقر	1	الرئيسة
11.تعاونية إميضر	إميضر منطقة تنغير	غير مسجلة، تأسست بمعتصم "حركة على درب 96"	3	نائبة المؤسسة وعضوتين
12- تعاونية تزناخت للزرابي والحنبل	تزناخت المركز	تعاونية مختلطة نشيطة (بازار)	1	الرئيس
13. تعاونية خزامة سروة	دوار آيت داود تزناخت	تعاونية مختلطة نشيطة (بازار)	1	الرئيس

نتائج البحث:

1. تأثير تعاونيات الزرابي على مستوى عيش النساء القرويات : إشكاليتي الولوج إلى الموارد والتسويق

أول ما وقفنا عليه في دراستنا الميدانية هو تعثر واضح في سير مشروع التعاونيات النسائية بالمنطقة التي اشتغلنا عليها، ويشير الجدول رقم 2[1] (وضعية نشاط التعاونية) إلى كون 4 جمعيات نسائية فقط من أصل عشرة التي اشتغلنا عليها، تنشط بشكل طبيعي، فيما تعاني الجمعيات الست الأخرى من مشاكل ليست بالهينة، اضطرت 4 جمعيات منها إلى توقيف نشاطها، وجمعيتان تعانين من مشاكل مزمنة.

لدراسة وتحليل هذا الوضع الذي يطبع التعاونيات النسائية سنحاول التركيز كما تمت الإشارة إلى ذلك في الفرضيات، على إشكاليتي الولوج إلى الموارد والتسويق.

أولا - إشكالية الولوج إلى الموارد: العوامل المؤثرة

يمكن تصنيف الموارد التي اشتغلنا عليها إلى ما هو مرتبط بالمواد الأولية من صوف وومواد الصباغة، وما هو مرتبط بالتجهيز الآلي، أي آلات نسج الزرابي "المنسج"، وما هو مرتبط بمكان العمل أي مقر التعاونية ، وأخيرا ما يرتبط بالموارد المالية لتمويل مشروع التعاونية. أما ما يصطلح عليه بالموارد البشرية فلن ندخله في هذا المحور انسجاما مع فلسفة النموذج الاقتصادي التعاوني الذي يقوم على التعاون المتبادل بين أعضاء التعاونية الذين يعتبرون أصحاب المشروع ويعاملون بالتساوي من حيث الحق في اقتسام أرباح التعاونية حسب المجهود المبذول في العمل على إنجاح المشروع. كل هذا جعلنا تعتبر النساجات محور كل أبعاد هذا البحث، فهن المعنيات بأهداف المشروع التنموي التعاوني بدرجة أولى ومن ورائهن محيطهن الاجتماعي.

1-1 البيئة والمناخ:

تتميز منطقة ورزازات ونواحيها بمناخ قاري جاف، يعاني من التصحر والجفاف منذ ثمانينيات القرن الماضي، وهو واقع يحضر بقوة في المقابلات التي قمنا بها مع عضوات التعاونيات، فهن واعيات بكون نشاطهن المتمثل في نسج الزرابي يرتبط ارتباطا بنيويا بالتأثيرات المناخية السالفة الذكر. إذ يعتبر الجفاف سببا أساسيا في التحول على مستوى طبيعة القيمة الاجتماعية للنسج "أسطا": من قيمة رمزية ترتبط بدور اجتماعي للمرأة الأمازيغية في الحفاظ على ثراث فني ثقافي يميز المنطقة، إلى قيمة مادية اقتصادية ترتبط بالسوق والمنافسة. فالحاجة هي التي ألجأت الأزواج إلى حمل الزرابي المنسوجة من طرف الزوجات والبنات إلى السوق. بعد أن تضرر النشاط الفلاحي (الزراعة والرعي) من مخلفات سنوات الجفاف

[1] جدول رقم 2: تقاطع متغيري وضعية نشاط التعاونية وصنف التعاونية، ص 2 من الملحق

المتتالية، والتي كان لها تأثير مباشر على منسوب المياه الجوفية بالآبار، الوسيلة الأساسية للسقي بالمنطقة. لم يعد للأسر من ثروة تستثمرها لسد الحاجيات الأساسية للعيش سوى الزربية. منذ عقود، جرت العادة على ذهاب الأزواج إلى السوق الأسبوعي وهم يحملون في يد، سجادا للبيع، وفي يد أخرى القفة للتسوق. يقتني الأزواج بثمن بيع السجاد 'الزربية'، الصوف لغزل سجاد آخر، والمواد الغذائية لسد الحاجة والخصاص. أما الزوجات والبنات النساجات فلا تسألن عن ثمن بيع "الزربية" التي نسجنها ولا على نصيبهن منه، فالأزواج يتكلفون بإحضار ما يرونه ضروريا لسد حاجيات أفراد أسرهم وزوجاتهم.

أما المستجوبات من عضوات التعاونيات النسائية، فهن يربطن بين نشاطهن في التعاونية والتأثيرات المناخية من جانبين[1]:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية: الصوف بسبب تضرر نشاط الرعي، وأعشاب الصباغة بسبب تضرر الغطاء النباتي نتيجة عامل التصحر.
- اضطرار النساء لاستثمار معرفتهن الاجتماعية ومهارتهن الفنية والثقافية "النسج – أسطا"، لتوفير مدخول يستطعن بفضله التخفيف من حجم المصاريف الملقاة على عاتقهن بعد مغادرة الأزواج الدواوير بحثا عن فرص العمل بالمدن. فالمنطقة تعرف هجرة قروية ملفتة الانتباه، إذ معظم الدواوير شبه فارغة من الرجال في سن العمل، لتبقى الزوجات والأطفال رفقة الحماة والحمى ينتظرون ما يرسله الأزواج من مصروف، غالبا ما يكون غير مستقر ولا يكفي لسد حاجيات الأسرة.

تتفاعل إذن الظروف المناخية والاجتماعية لاضطرار النساء إلى نشاط مدر للدخل، حتى يساهمن في تغطية حاجيات الأسر. لكن نفس التأثيرات المناخية المرتبطة بندرة الماء والتنظيم الاجتماعي لملكية الأرض، ترفع من التكلفة المادية لنشاطهن ذلك، وتضعف من مردوديته الاقتصادية والاجتماعية فتقف عقبة في وجه استقلاليتهن المادية ومشاركتهن في التنمية المحلية وتمكينهن الاجتماعي.

2-1 الفقر والهشاشة:

في ظل واقع تطبعه أمية النساء في سن النشاط الاقتصادي، حيث تتجاوز نسبة 60%، وغياب نشاط مدر للدخل لدى هؤلاء النساء[2]، يظلن أكثر الفئات الاجتماعية عرضة للفقر والهشاشة، في منطقة تعتبر من أفقر المناطق بالمغرب حسب آخر خريطة للفقر نشرتها المندوبية السامية للتخطيط. تعاني إذن النساء من تبعية مادية كبيرة مما يعيق استثمارهن في المشاريع التنموية، فهن غالبا ما يساهمن في تأسيس التعاونية

---

[1] أنظر الجدول رقم 3: التأثيرات المناخية على نشاط التعاونية، تحليل مضمون الأجوبة على سؤال التأثيرات المناخية والمياه، ص 3 من الملحق

[2] تكشف المعطيات الإحصائية لسنة 2015 التي نشرتها المندوبية السامية لللتخطيط عن ارتفاع نسبة النساء النشيطات بالعالم القروي مقارنة بالمجال الحضري، لكن بالعودة إلى التحديد المفاهيمي الذي تعتمده المندوبية لمفهوم النشاط، تعتبر نشيطة كل من كان لها نشاط إضافي لأعمال البيت يساهم في الاقتصاد الوطني، بما في ذلك النشاط في الحقول أو النشاط الحرفي في المشاريع ذات الطابع العائلي، وبما في ذلك النشاط الموسمي أو النشاط غير المدر للدخل. بناء على ذلك فمفهوم النشاط هنا لا يعني أبدا استقلايلة مالية، ولا نشاطا مدرا للدخل بالضرورة.

بمبلغ زهيد جدا يقدر ب 100 درهم مغربية (10 دولارات)، فيما يضطررن لتأدية باقي قيمة أسهمهن (ما معدله 50 دولار للعضوة) أقساطا من مدخول نشاطهن الضعيف الذي لا يكفي في أحسن الأحوال لتغطية الحاجيات الأساسية للحياة، كما تثبت ذلك نتائج تحليل المعطيات الميدانية في الجدول رقم 3: قيمة ودين الأسهم[1].

إضافة إلى مشكل صعوبة توفير مبلغ الأسهم بالنسبة لمعظم النساء كما يشير إلى ذلك جدول دين الأسهم، يشترط برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على التعاونيات توفير مبلغ 30% من الدعم اللازم للمشروع وتقديمه للجان المحلية للتنمية البشرية، مقابل توفير التجهيز المرتبط بالمعدات الآلية للعمل[2]. في معظم الحالات لا تستطيع النساء توفير ذلك المبلغ إلا عن طريق السلفات الصغرى، مما يشكل سببا أساسيا في تعثر سير التعاونية، حيث تعجز العضوات غالبا عن تأدية دين الأسهم إلى جانب دين دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فتضطرن إما لمغادرة التعاونية، أو ممارسة نشاطهن داخل التعاونية لتسديد الديون لمدة سنوات، فيما لا يكفي ما يحتفظن به من قدر مالي من عائدات نشاطهن لتغطية نسبة ضئيلة من الحاجيات الأساسية[3].

إن ما سبق ذكره هو ما يفسر كون العضوات في معظم التعاونيات التي تأسست بالاعتماد على الدين لضمان مبلغ الأسهم اللازم للاستثمار، ولضمان نسبة 30% من مبلغ دعم المبادرة الوطنية للتنمية، (5 تعاونيات من أصل 7)، يضطرن لمغادرة التعاونية بسبب العجز عن أداء الدين، لتستمر التعاونية في الاشتغال بمن يستطعن الاستمرارية اعتمادا على إمكانيتهن الخاصة، أو يستمرن في أداء الدين من عائدات نشاطهن، على حساب مدخولهن الذي لا يفي ولو بقسط ضئيل من حاجيات أسرهن.

3-1 الأعراف والقواعد الاجتماعية: إشكالية ولوج النساء إلى الأرض

تحتاج التعاونية النسائية حتى ينطلق نشاطها إلى جانب الموارد المالية والتجهيز، إلى توفير مقر للعمل والعرض، وتنطلق معظم التعاونيات النسائية بعد تبرع شخص قريب لإحدى عضوات التعاونية بمنزله مقرا للتعاونية، إما أن يكون ملكية عائلية أو تبرعا بوساطة المجلس الجماعي من طرف أحد الأعيان[4]، خاصة أن النساء لا يمكنهن حيازة مقر في تلك البوادي بسبب الأعراف التي تمنع النساء من حق التصرف في أراضي الجموع. لكن المشكل هو أن هذا التبرع غالبا ما يتم التراجع عنه بعد سنوات قليلة من عمل التعاونية، مما يعرض التعاونية إلى توقيف نشاطها، وهي الحالة التي تعاني منها أربع تعاونيات نسائية من أصل تسعة في العينة المدروسة. تجدر الإشارة إلى كون المجلس الجماعي أو مجلس البلدية يشترط

---

[1] انظر جدول رقم 4 قيمة الأسهم، ص 5 من الملحق
[2] انظر جدول رقم 4-1 مصدر التجهيز، ص 6 من الملحق
[3] انظر الجدول رقم 4-2: تحليل مضمون سؤال تدبير دين الأسهم و 30% من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ص 7 من الملحق
[4] أنظر الجدول رقم 4-5 ملكية مقر التعاونية، ص 9 من الملحق

لدعم التعاونيات ببناء مقر للعمل، توفر العضوات على قطعة أرضية، وهو أمر مستحيل في تلك المناطق بسبب الأعراف التي تمنع النساء من حق إرث الأرض[1].

4-1 قيمة العائدات ورهان جودة الحياة: الاستقلالية المالية إلى أي حد؟

يتوقف الأداء الذي تجنيه كل عضوة من نشاطها داخل تعاونيات نسج الزرابي على عدد الأمتار التي تستطيع نسجها في الشهر، ويبلغ معدل ما تستطيع النساجة الواحدة إنتاجه شهريا، سجادا يبلغ طوله مترين إلى مترين ونصف في أحسن الأحوال، وعرضه مترا واحدا. أما المبلغ الذي يعود عليها به فهو لا يتجاوز 30 دولار إذا تم خصم مصاريف المواد الأولية ونصيب صندوق التعاونية، أما إذا خصم ثلث المبلغ لأداء الدين فما يتبقى للنساجة في أحسن الأحوال هو مبلغ 20 دولار شهريا، شريطة وجود فرص التسويق. إنه مبلغ لا يمثل سوى معدل مصروف يوم واحد بالنسبة لأسرة متوسطة، دون مصاريف التطبيب ولا السكن ولا اللباس، فهو إذن أبعد ما يكون عن سد الحاجيات الأساسية للأسرة شهريا. وهذا ما يفسر الإجابات التي حصلنا عليها من التعاونيات النسائية عن سؤال هل تكفي عائدات التعاونية لسد حاجياتكن اليومية[2]؟

تعبر معظم النساء المستجوبات عن كون عائدات نشاطهن في التعاونيات أبعد ما تكون عن تغطية الحاجيات الأساسية اليومية، ويمكننا بقراءة جدول تصنيف الإجابات أن نستنتج أن الحديث عن إمكانية العيش على مدخول "الزربية" لم يصدر إلا عن عضوات تعاونية واحدة، هي تعاونية إغري التي لا تعاني من مشكل التسويق، وتحظى بدعم محلي كبير، ناهيك عن كون المنطقة – تلوين- عبارة عن واحة تتوفر على موارد مائية وطبيعية مهمة، كما أنها تتوفر على منتوج تسويقي يشكل مصدر رزق مهم لأفراد المنطقة هو الزعفران. فعضوات التعاونية يشتغلن بدورهن في حقول أسرهن أو حقول أخرى بالمقابل، في موسم جني الزعفران، ويكسبن من هذا النشاط مبلغا مهما من المال. فهؤلاء النساء لم يجربن مع ذلك الاعتماد فقط على عائدات تعاونية الزرابي لتغطية حاجياتهن وحاجيات أسرهن.

تجدر الإشارة أيضا إلى حالة التعاونية النموذجية "القصبة بورزازات" التي تميزت إجابات عضواتها عن هذا السؤال، عن باقي التعاونيات بنوع من الإيجابية والتفاؤل، لكنهن مع ذلك أقررن بأن من أرادت الحصول على استقلاليتها المالية، فعليها أن تشتغل وتمارس نشاطا آخر إلى جانب "الزربية" حتى تتمكن من ضمان تكاليف عيشها وعيش أسرتها. تحدثن عن كونهن راضيات على مستوى عائدات نشاطهن خاصة أنهن يتقاضين مبلغا يمتد من 30 إلى 60 دولار عن كل متر مربع من الزربية ينتجنه، وهو مبلغ وإن كان حسب تقديرنا لا يرقى إلى مستوى الإتقان والوقت والجهد الذي يبذلنه لمدة قد تصل إلى 15 يوم لإنتاج المتر المربع الواحد، يظل أحسن وأعلى مبلغ بالمقارنة مع باقي التعاونيات التي اشتغلنا عليها.

---

[1] انظر الجدول رقم 4-6 تقاطع متغير المشاكل المرتبطة بمقر التعاونية مع متغير وصعية نشاط التعاونية، ص 10 من الملحق

[2] انظر الجدول رقم 5: مدى قدرة عائدات النشاط التعاوني على تغطية الحاجيات الأساسية

إن رضى هؤلاء النساء الذي عبرن عليه لا يرتبط أساسا بقيمة المبلغ المادية، بقدر ما يرتبط بقيمة ما يستطعن إنجازه بتلك العائدات التي قد تصل إلى معدل يبلغ 1500 درهم شهريا، حيث يمنحن الأولوية لمستلزمات دراسة أبنائهن، وسد خصاص لباسهم وتطبيبهم، فيما يتحمل الأزواج أو الآباء والإخوة مسؤولية المصاريف اليومية للعيش. بعد سد حاجيات الأبناء يستطعن توفير قدر من المال لحاجياتهن الخاصة التي لا يستطيع الأزواج تغطيتها.

أما باقي التعاونيات المستجوبة، فيعتبرن أن ما يجنينه من عائدات نشاطهن داخل التعاونية لا يكفي في أحسن الأحوال لتغطية مصاريف النشاط وأداء الديون المتراكمة على التعاونية، وهو ما يفسر كون 4 تعاونيات قد أوقفن نشاطهن لتراكم العجز. فيما اضطرت التعاونيتين المتبقيتين إلى التعامل مع النساجات بمنطق اليد العاملة التي توفر المنتوج. حيث يتكلف المسؤولون (غالبا الرئيسة أو الرئيس وأمينة المال) بتدبير الموارد وفرص التسويق، فيغيب منطق التعاونية بشكل كلي، وتشعر العضوات بأنهن مستغلات لحساب أشخاص يستفيدون من المشروع ويقومون بتسويقه بأثمنه باهضة، فيما يمنحون النساجات مبلغا زهيدا مقابل مجهودهن الذي يدوم في غالب الأحيان شهرا كاملا لإنهاء قطعة "زربية واوزكيتية" بالإتقان اللازم. يدفع هذا الشعور بالإحباط معظم العضوات إلى الانسحاب من التعاونيات والتعامل مع الوسطاء الذين يمارسون بدورهم ضغطا كبيرا على النساجات لإيقاف تعاملهن مع التعاونيات، تارة بالتهديد، وأخرى بالإغراء. كما يعتبر هذا الإحباط عاملا أساسيا في تراجع مستوى جودة وإتقان "الزربية الواوزكيتية" التي تباع في الأسواق، بسبب ضعف القيمة المادية التي تمنح لها من طرف الوسطاء ومسوقي الجملة.

ثانيا إشكالية التسويق بين لوبيات الوسطاء وتعاونيات الواجهة (البازارات): الوجه الاقتصادي للهيمنة الذكورية

يمكن القول على العموم بأن مشكل التسويق يتصدر حديث كل عضوات التعاونيات، بل ويتردد بشكل كبير، في كل مقابلة على حدة. ويمكن حصر فرص التسويق المتاحة للتعاونيات بناء على خلاصات البحث في ما يلي[1]:

[1] انظر الجدول رقم 6: فرص التسويق، ص 12 من الملحق

1-2 المعارض:

تبذل غرف الصناعة التقليدية مجهودات كبرى لتنظيم معارض ومهرجانات للزربية الأمازيغية بمختلف الأقاليم والجهات بالمملكة، لكن فرص البيع بهذه المعارض بالنسبة للزرابي جد ضئيلة، وفي بعض الأحيان منعدمة. حيث تأكد كل عضوات التعاونيات التي تمارس أنشطة أخرى موازية لنسيج الزرابي، بأن المنتوجات الأخرى مثل الزيوت ومواد التجميل الطبيعية أو الكسكس التقليدي، تحظى بقسط أوفر من البيع، لكن الزربية تظل من أصعب المنتوجات في عملية البيع والتسويق، وتعزي عضوات التعاونيات ذلك إلى انخفاض القدرة الشرائية حيث يشتكي الزوار عادة من ارتفاع ثمن الزربية الذي يجعلها فوق المتناول بالنسبة إليهم، وهو أمر ترى النساجات بأنه مجحف في حق المجهود المبذول لنسج تلك الزرابي، خاصة في ظل غلاء المواد الأولية (الصوف الطبيعي والصباغة الطبيعية). فعضوات التعاونيات النسائية يعتبرن أن على عاتقهن مسؤولية الحفاظ على قيمة "الزربية الواوزكيتية" لمنطقة سروة تازناخت، وذلك بالحرص على جودتها وعلى أصالة المواد الأولية لإنتاجها، فهي تتميز بارتفاع عدد عقدها ودقة خيوط الصوف التي تصاغ بها. لكنهن يشتكين من منافسة الزرابي ذات الجودة المتدنية وزرابي الصوف والصباغة الاصطناعية، حيث لا يستطيع الزبون أن يفرق بين الزربية المنسوجة بمواد أولية طبيعية، والزربية المنسوجة بصوف غير طبيعية، ومصبوغة بصباغة كيميائية، فلا يفهم بالتالي فارق الثمن في السوق. ولعل هذا ما يفسر التجاء معظم التعاونيات إلى تدعيم تعاونيات الزرابي بأنشطة أخرى موازية.

2-2 الزبناء والسياح والجالية المقيمة بالخارج:

يظل الرهان غالبا في عملية التسويق كما يتضح ذلك في جدول فرص التسويق، على الزبناء الذي يأتون رغبة في شراء الزربية الواوزكيتية اعترافا بقيمتها، وعلى السياح الأجانب الذي يأتون للسؤال عن هذا المنتوج الفني الثقافي. ثم تليهما فرصة البيع للجالية المقيمة في الخارج، لكن هذه الأخيرة غالبا ما تفضل الاقتناء من نساجات قريبات من العائلة. تشتكي معظم التعاونيات من تراجع كبير في وثيرة زيارات السياح في السنوات الأخيرة، وهي مفارقة عجيبة لأن المنطقة من أكثر المناطق استقطابا للسياح. لكن المشكل يتمثل في لوبيات "البازارات" الذين يربطون علاقات مع المرشدين السياحيين لاحتكار الزيارات السياحية، مدعين أن الزرابي التي تباع لديهم هي زرابي من صنع عضوات تعاونيات نسائية، بينما هي من تموين الوسطاء المحتكرين لسوق الزرابي الأسبوعي، أو من إنتاج نساء يشتغلن كعاملات في أماكن مختفية عن الأنظار[1]. ناهيك عن كون الدواوير التي تستقر بها التعاونيات النسائية بعيدة عن المركز وعن الطريق مما يفسر أزمة التسويق لديهن.

[1] دلنا سكان بعض الدواوير على محلين تشتغل فيهما نساء نساجات لإنتاج الزرابي، تمكنا من ولوج أحد هذه الأماكن لنقف على حجم عملية الإنتاج وعدد النساجات اللواتي يشتغلن لصالح صاحب رأس المال، ولا يسألن عن أثمنة البيع، فتحن لنا الباب ظنا منهن أننا زبناء أتينا لنشتري بعض

3-2 السوق الوطني والدولي: شروط الولوج

أما التعاونيات الكبرى والنشيطة، فهي تتمكن من الولوج إلى السوق الوطني والدولي إما عن طريق استثمار العلاقات مع شبكات المرشدين السياحيين ولوبيات تسويق الزرابي بالنسبة للتعاونيتين المختلطتين اللتان تمتلكان واجهتين للبيع بالمركز "بازارين"، أو عن طريق استثمار فرص العلاقات المؤسساتية بين غرف وزارة الصناعة التقليدية ومؤسسات أجنبية بالنسبة التعاونية النموذجية "القصبة" المحتضنة من طرف غرفة الصناعة التقليدية بورزازات، أو عن طريق نفوذ المناصب الإدارية بالنسبة للتعاونية النسائية "إزناكن" حيث تشغل رئيستها منصب عضوة بالمجلس الجهوي لغرفة الصناعة التقليدية، وهي عضوة لجنة تحكيم بمباراة "صنعة بلادي" التي تنظم بإشراف ملكي من طرف وزارة الصناعة التقليدية. هي علاقات مكنتها من مراكمة رأسمال اجتماعي مهم جعلها تحظى بتمثيل المنطقة في معارض متعددة على الصعيد الدولي.

يفضي بنا تحليل مضمون سؤال المشاكل التي تواجهها التعاونيات في عملية التسويق إلى التأكيد على المداخل التالية[1]:

●انخفاض ثمن الزربية في السوق مقابل ارتفاع تكلفتها، في ظل إحكام إغلاق السوق المحلي في وجه التعاونيات النسائية من طرف لوبي الوسطاء وتعاونيات الواجهة "البازارات". تجدر الإشارة إلى كون عدد لا يستهان به من رئيسات التعاونيات ممن أصبحن أكثر وعيا بعلاقات الهيمنة في سوق بيع الزرابي، وبالحرب التي يشنها الوسطاء مع التعاونيات المختلطة عليهن، أن السوق الأسبوعي فرصة لملاحظة الأساليب المنحطة التي يوظفها الوسطاء لاحتكار السوق والتحكم في ثمن الزربية، فهن يعزين انخفاض ثمن الزربية إلى هؤلاء الوسطاء ويعتبرنهم مصدر تهديد كبير للزربية الواوزكيتية: يلجأ هؤلاء إلى التآمر على النساجات بالاتفاق فيما بينهم على الثمن الذي لا ينبغي تجاوزه للنساجة كمقابل على سجادها في السوق، فيتعاقبون عليها مصممين على عدم تجاوز ذلك الثمن، فتضطر في الأخير إلى بيع قطعة سجادها بالثمن الذي يحددونه هم، لأنها مضطرة لجلب مؤونتها وصوف غزل سجاد آخر بثمن بيع ذلك الذي حملته إلى السوق.

●صعوبة ولوج النساء إلى السوق الوطني والدولي في مجتمع ذكوري لا تتوفر فيه النساء على موارد تمكنهن من الاستقلالية في الحركة ومن توفير تكاليف التنقل. بالإضافة إلى مشكل

الزرابي، فلما تعرفن علينا وحاولنا سؤالهن بعض الأسئلة امتنعن عن الجواب قائلات بأنهن غير مكلفات بالعمل هن فقط ينتجن الزرابي. أما المكان الآخر فلم نتمكن من ولوجه لأن صاحب المشروع كان حاضرا فاستأذنته المكلفة بالمفاتيح لكنه حين تعرف علينا كباحثين، قال لنا ناصحا، إذا أردتم الحقيقة فليست هنا بالمنطقة أية تعاونية نسائية، كل التعاونيات تضع النساء في الواجهة ولكنها في حقيقة الأمر بازارات للبيع.

[1] انظر الجدول رقم 6-1 : المشاكل المرتبطة بالتسويق، ص 13 من الملحق

الأمية وانخفاض المستوى الدراسي لمعظم عضوات التعاونيات، وهو ما يحد من آفاق تطوير مشروعهن في ظل المنافسة الشرسة للتعاونيات الذكورية.

- أما تعاونيات الواجهة "البازارات" فيتحدث مسؤولوها فقط عن المشاكل المرتبطة بالأزمة العالمية وتأثيرها على السياحة وانخفاض القدرة الشرائية للسياح الأجانب، الشيء الذي أثر على تسويق السجاد "الواوزكيتي" لمنطقة سروة.

4-2 المضايقات والتهديدات: الوجه العنيف للهيمنة الذكورية

أكدت لنا السيدة غيثة السعداني، رئيسة جمعية تفاوت بالمركز النسوي لإنعاش تسويق الزرابي بتازناخت، أن الوسطاء يقومون بتهديد النساجات في حالة تعاملهن مع الجمعية بالمركز، أو مع التعاونيات النسائية، بأن يقاطعوا منتوجاتهن ولا يعاودوا اقتناء زرابيهن. كما أكدت أنها طلبت من رئيس البلدية أن تكون باحة المركز فضاء لبيع الزرابي بيوم السوق الأسبوعي، فإذا بها تتفاجأ بعربات بيع الخضر وغيرها من المواد التسويقية بالساحة الأمامية للمركز لعرقلة إمكانية الولوج إليه.

وقفنا خلال بحثنا الميداني على وجه أعنف للتهديد الذي يطال عضوات التعاونيات النسائية، بشكل مباشر، حيث تم اقتلاع لوحات تشوير تعاونية نسائية بقلعة مكونة تباعا، بدءا باللوحة على الطريق، التي قاموا بطلائها ثم اقتلاعها، ثم اللوحة في مدخل الدوار، وانتهاء باللوحة الملصقة بباب التعاونية، حيث خطوا على حائط التعاونية عبارة "التعاونية خطر". تعاني هذه التعاونية أيضا من حصار كبير على مستوى زيارة السياح بمنطقة سياحية، فقد وجدنا عضوات التعاونية في حالة من اليأس بسبب هذه المضايقات المتعاقبة، وبسبب انغلاق السوق في وجوههن.

ثالثا: تأثير مشاريع التكوين على تمثل النساء لدورهن الاجتماعي

1. التكوين التقني:

تصرح حوالي 38% من المستجوبات بأن دورية التكوين الذي يستفدن منه لا يتجاوز في أحسن الأحوال دورة في السنة، فيما تصرح حوالي 32% منهن أنهن لا يستفدن من التكوين إلا نادرا. أما مضمون التكوين فهو ذو طابع تقني اساسا، ويستهدف إكساب العضوات مهارات يدوية مرتبطة بمجال نشاطهن (النسج) أو بمجال آخر حتى يتمكن من تنويع منتوجهن. في بعض الحالات يرتكز التكوين على بعض المهارات المرتبطة بالتسويق والتواصل مع الزبناء، وفي حالات نادرة يتوجه التكوين إلى كيفية تسيير عمل التعاونية. تجدر الإشارة هنا إلى كون نسبة قليلة جدا من العضوات يستفدن من هذا التكوين حيث يتطلب ذلك مبدئيا حدا أدنى من التعلم، بالإضافة إلى القدرة على الحركة في المجال ومغادرة القرية أو الدوار. تستفيد في معظم الحالات عضوات المكتب فقط من هذه الدورات التكوينية على ندرتها ومحدودية مضامينها.

2. غياب الاستمرارية والبناء:

لا تسمح دورية التكوين المشار إليها أعلاه بالتراكم أو البناء الذي يعتبر شرطا أساسيا لاكتساب وترسيخ القدرات والكفايات المستهدفة منه. كما أن المضامين لا يراعى فيها شرط التدرج والنمو في التحصيل، الذي يعتبر بدوره شرطا لتنمية الكفايات والقدرات المكتسبة.

1. الفرص غير متكافئة:

لا تمتلك كل التعاونيات نفس الفرص للاستفادة من الدورات التكوينية، فغالبا ما يتم استدعاء التعاونيات التي تكون لها علاقات مع المجالس الجهوية للصناعة التقليدية. صرحت عضوات بعض التعاونيات أنهن لم يستدعين لأي تكوين منذ مرحلة التأسيس حيث خضعن للتكوين عند انطلاق عمل التعاونية في بعض المهارات اليدوية للصناعة التقليدية.

2. تكوين لا يستجيب للحاجيات الحقيقية لعضوات التعاونيات:

كان من المنتظر، بالنظر على هدف تمكين عضوات التعاونيات، أن يتوجه التكوين إلى وحدات من شأنها تحقيق التنمية الذاتية للمستفيدات، عوض أن يقتصر فقط على تنمية المهارات اليدوية والتقنية. تصرح معظم العضوات أنهم بحاجة إلى تكوين في اللغات وفي بعض التطبيقات الإلكترونية المكتبية، بالإضافة إلى أملهن في سد الخصاص الذي يعانين منه في مجال تدبير عملهن التعاوني وتسويق منتوجهن.

تحتاج النساء أيضا إلى تكوين ومرافقة لاكتساب الثقة في قدرتهن على الاستقلالية والاعتماد على أنفسهن في إنجاز مهامهن، حتى يتمكن من تحسين نظرتهن لأنفسهن وتغيير تمثلهن لقدراتهن وأدوارهن.

لكن مضامين التكوين الذي يوجه لعضوات التعاونيات أبعد ما يكون عن خدمة هذه الأهداف، كما أنه لا يراعي كون معظم المستهدفات يعانين من الأمية مما يستوجب تكييف برامج التكوين مع المستوى التعليمي المتدني لعظم العضوات.

3. تمثلات النساء لدورهن الاجتماعي

تعتبر مناطق جنوب المغرب من أكثر المناطق محافظة على الأعراف والتقاليد ذات الطبيعة الذكورية، فالنساء يقمن بمهام متعددة إلى جانب المهام المنزلية: يساعدن في الحقول ويتكلفن بالماشية،« betails« تضطر عضوات التعاونيات لتدبير وقتهن حتى يتمكن من تغطية هذه المهام كلها والقيام بنشاطهن التعاوني دون مشاكل مع الأقارب، فيكلفهن ذلك جهد مضاعف. فهن لا يمنحن نشاطهن التعاوني الأسبقية من حيث الوقت، بل يعتبرن أنه من الواجب عليهن توفير كل ما يحتاجه الأهل، بل والاجتهاد أكثر من المألوف حتى يحظين باحترام الحماة والزوج، ويحظى نشاطهن التعاوني بالقبول.

1. التنمية الذاتية:

إذا كانت عضوات التعاونيات يشتكين من ضعف المردودية المادية لنشاطهن التعاوني، فإنهن على العموم يفتخرن بما اكتسبنه من تجارب وخبرات نتيجة التعلم الجماعي الذي يضمنه العمل داخل التعاونيات، لكن هذه المكتسبات مع ذلك لا يمكن تعميمها على عضوات كل التعاونيات، كما أن فرص التنمية الذاتية ليست متاحة لكل العضوات داخل التعاونية الواحدة: ففرص التكوين مثلا تظل حكرا على المتعلمات منهن، إلا أن تكون تأهيلا حرفيا محضا، كما أن فرص الاحتكاك والانفتاح على تجارب أخرى، وتنمية الكفايات التواصلية والتسويقية تظل حكرا على من لهن القدرة على التنقل من المتعلمات، ويمثلن نسبة قليلة ضمن عضوات التعاونيات.

يحيلنا تحليل مضمون السؤال عن التجربة الخاصة لعضوات التعاونيات المستجوبات من حيث التحول الذي يلمسنه على مستوى شخصيتهن، وعما اكتسبنه بسبب هذه التجربة، إلى إبراز أهم الأبعاد التي يؤكدن عليها[1]:

- **الولوج إلى الفضاء العمومي:** وهو أمر كان حكرا على الرجال، فهن عموما يفتخرن بهذا المكسب، حيث انفتحن على مجموعة من المجالات واكتسبن تجربة لا يستهان بها، خاصة منهن عضوات المكتب اللواتي يسافرن لحضور المعارض فيتعرفن على تجارب مختلفة، أو يحضرن الأيام التكوينية ويستزدن خبرة في مجالات مختلفة.

[1] انظر الجدول رقم 7 التنمية الذاتية لعضوات التعاونيات، ص 14 من الملحق

- **الدربة على التواصل** بفضل الاحتكاك بالزبناء في المعارض، وأيضا بفضل وسائل الإعلام التي تقوم بتغطية المهرجانات والمعارض وتطلب منهن تصريحات عن تجاربهن في إطار التعاونيات.
- **الخبرة في التسويق** والقدرة على الدفاع عن منتوجاتهن، والتعريف بجودتها حتى يقبل ثمنها، على الرغم من المنافسة التي يلقينها من طرف المنتوجات الاصطناعية الأقل جودة والأرخص ثمنا.
- **التدرب على تنظيم الوقت** حتى يتمكن من القيام بمهامهن وأدوارهن الاجتماعية كلها، ومن ثم التفرغ لنشاطهن التعاوني.
- **القدرة على الدفاع عن أنفسهن** حتى يحظين بالاحترام من طرف محيطهن الاجتماعي.
- **المشاركة في حركة احتجاجية** اجتماعية مدارها حول العدالة البيئية في معتصم دام لمدة خمس سنوات بمنطقة إميضر، وهي تجربة تعاونية فريدة من نوعها، حيث أسست النساء عملا تعاونيا لنسج الزرابي لكن بهدف تضامني مع فقراء القبيلة المعتصمين دون هدف ربحي[1].

2. العلاقات الاجتماعية: أي تحول؟

تشير المعطيات الميدانية إلى مجموعة من التحولات الإيجابية على مستوى العلاقات الاجتماعية، يأتي على رأسها[2]:

- ارتفاع مستوى الاحترام الذي تحظى به المستجوبات من طرف محيطهن الاجتماعي بفضل نشاطهن التعاوني، وأساسا بفضل الكفاءة التي يبرهن عليها من حيث قدرتهن على الجمع بين واجهات مختلفة ومهام متعددة.
- تحظى بعض التعاونيات بدعم ملحوظ من طرف المحيط الاجتماعي والمجلس الجماعي المحلي، وهو ما لاحظناه في ثلاثة حالات ضمن التعاونيات التي اشتغلنا عليها. بفضل هذا الدعم تتمكن العضوات من مواجهة الصعوبات التي يواجهنها ويصبحن أكثر حافزية للعمل رغم كل العراقيل.
- أصبحت بعض العضوات أكثر وعيا بالتحديات التي تواجه النساء لاقتحام مجال ظل محتكرا من طرف الرجال لزمن طويل، خاصة السوق بتنافسيته الشرسة، لكنهن لا زلن

[1] أنظر ص 35-38 حيث أفردنا هذه التجربة بتقرير أكثر تفصيلا لأنها في قلب المشكل المرتبط بالمياه وبالعدالة البيئية، وهي مناسبة لتحليل نقدي لتجربة المشاريع التنموية بخلفية لبرالية.

[2] انظر الجدول رقم 8 : التحول على مستوى العلاقات الاجتماعية، ص 15 من الملحق

يشعرن بالعجز عن مواجهة تكتل اللوبيات المتحكمة، ولازلن يقاومن ذوبان تعاونياتهن في شبكة الوسطاء والبازارات رغم الحصار الذي يعانين منه.

- أصبحت النساء عضوات التعاونيات أكثر وعيا بأهمية نشاطهن ودوره في مواجهة آفة الفقر، وهن يستشعرن واجب المساعدة لتغطية حاجيات الأسرة.

كل التحولات السابقة التي لا يمكن إنكارها رغم الصعوبات والعراقيل التي تواجه التعاونيات النسائية، لم تنجح في إعادة النظر، ولو بشكل أولي، في تراتبية الأدوار الاجتماعية بين الرجال والنساء، فمعظم التصريحات تنم عن حرص الطرفين داخل المجتمع المحلي على المحافظة على تلك التراتبية خوفا من تهديد الاستقرار الأسري والاجتماعي، ولا زالت القواعد الاجتماعية التي لا تنصف النساء وتعوق ولوجهن للموارد وللسوق، أبعد ما تكون عن إعادة النظر أو المساءلة.

رابعا. حدود المقاربات التنموية الوطنية: إشكالية الدعم ولاتكافؤ الفرص

من خلال استماعنا للنساء المشتغلات بمختلف التعاونيات، نلاحظ أنهن يشتركن في الشعور بالحيف فيما يخص ضآلة الدعم المالي الذي يتلقونه و ذلك يعزى لمجموعة من الأسباب، نذكر منها :

1- عدم الاستفادة من حجم الدعم الذي تستفيد منه التعاونيات الفلاحية:

مثلا في إطار مخطط المغرب الأخضر و المخطط الخماسي الجهوي الذي يخص مناطق الجنوب مما يضاعف نسبيا فرص الدعم لدى هذا القطاع المحتكر من طرف الرجال مقارنة مع قطاع الصناعة التقليدية، و خصوصا الزرابي الذي يعتبر نشاطا نسويا بامتياز. فإن غالبية التعاونيات النسوية للزرابي بقيت حبيسة دعم وحيد وهو دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (40% عينة البحث) أو دعم جمعية محلية (10%من عينة البحث) أو بدون الاستفادة من أي دعم (40% من عينة البحث) مما عطلها عن تجديد مشاريعها و تنويع منتوجاتها بما قد يسمح لها بتخطي أزمة الإنتاج السالب، فعضوات التعاونيات عموما لا تستطعن بإمكانياتهن العادمة مواكبة واستدراك تطور مراحل الإنتاج و تكييفها نوعيا مع واقع السوق الغير مستقر . فيبقى رهان هذه التعاونيات الأوحد هو الكفاف و الاستمرار و ليس الربح ومراكمة رأس المال، إنهن وحدة إنتاج واستهلاك في نفس الوقت، نظرا لكون قوة عملهن هي عنصر الإنتاج الوحيد الذي يملكنه بوفرة.[1]

[1] Scott, James C. *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia*. New Haven And London: Yale University Press, 1976, p 26

2- مشكل الحق في الولوج للمعلومة:

فيما يخص المؤسسات الوطنية و الدولية التي من شأنها دعم مشاريع التعاونيات. ففي الوقت الذي يلوم فيه المسؤولون هاؤلاء النساء بدعوى أن هذه «التعاونيات **موجودة بالعالم القروي وتظل منغلقة على نفسها ولا تتوجه إلى المؤسسات المعنية بتقديم الدعم»** [عبد المنعم جسوس مدير الاقتصاد الاجتماعي في تصريح صحفي للمساء 2 نوفمبر 2011] و أنها «تفتقر للحس المقاولاتي و الإبداع و التنوع » [عبد الكريم أزنفار مدير مكتب تنمية التعاون] نلاحظ أن الدولة لا تعمم نشرات أو برامج إعلامية حول فرص الدعم و كيفية الاستفادة منه على النساء التعاونيات.

3- تبني المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مبدأ الدعم بالوصاية:

حيث أنها تعتمد على مقاولين تعينهم اللجنة المحلية لتوزيع تجهيزات لهذه التعاونيات، مما يفتح باب التلاعب بالمبلغ المالي الذي توفره الم و ت ب من طرف هاؤلاء المقاولين فبرنامج دعم التعاونيات يرفض مد هذه التعاونيات بالدعم المالي المباشر. مما يفسر تدمر النساء اللواتي قابلناهن من كون التجهيزات لا ترقى لمستوى دعم مؤسساتي، كما أنهن يعتبرن أن القيمة الحقيقية للتجهيزات لا تعكس المبلغ الواقعي للدعم المعلن عنه. بالتالي و حسب معايير عدالة التوزيع التي تحدث عنها ج.س. سكوت J.C. Scott في كتابه «الاقتصاد الأخلاقي للقرويين the moral economy of the peasant» يمكننا الحديث عن وضعية استغلال، حيث أن حاجيات الأطراف الأضعف (التعاونيات النسوية) تفسح المجال للأطراف الأقوى (المقاولين) لفرض تبادل يخرق القيمة الحقيقية للأشياء، ويخرق مبدأ تكافؤ الفرص، خصوصا أن الإدارات المغربية عرفت بالفساد و الزبونية (انظر تقارير ترانسبارونسي).[1]

4- النساء القرويات ضحيات تهميش مضاعف:

طالهن مدة عقود مما عزز إحساسهن بحتمية إقصائهن وعجزهن عن اقتحام مجال طالما حكمته المنافسة و التلاعب بالقانون. علاوة على الأمية القانونية و الإدارية التي شكلت لازمة للنساء القرويات وعقبة أمام تمكنهن من الدفاع عن مصالحن الاقتصادية و عن جدوى مشاريعهن، يكفي هنا الإشارة إلى كون تعاونيتين نسائيتين من بين الأربعة التي أوقفت نشاطها، أوقفتاه بسبب مشكل الضرائب المتراكمة، لأنهن كن جاهلات بإلزامية الاتصال بالمحاسب الموكل له رسميا متابعة وضعيتهن المالية، قبل عقد لقائهن الجامع نهاية كل موسم، حتى يتمكن من الحضور ويشهد على تقريرهن المالي[2]. بعض مضي ثلاث سنوات

[1] Transparency Maroc. "Rapport Moral 2013" (http://www.transparencymaroc.ma/TM/sites/default/files/Rapport%20moral%20Transparency%20Maroc%20FR_1.pdf)

[2] Rapport integré des opérations réalisées dans le Cadre de l'INDH ; 2008
Rapport d'audit élaboré par les auditeurs de l'inspection Générale de l'Administration du Territoire (IGAT) et de l'Inspection Générale des Finances (IGF)

يفاجأن بأنه لم يعد لديهن الحق في عقد الجمع العام ولا الاستمرارية قبل أداء الضرائب المتراكمة، والتي تبلغ 80000 درهم مغربية.

5- سؤال الديمقراطية المحلية و رهان محاربة الهشاشة:

وضعت برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على عاتقها رهان محاربة الهشاشة والفقر ودمقرطة الأنشطة المقاولاتية حيث أنها خصصت برنامجا للمرافقة ودعم الأنشطة المدرة للدخل (دليل البرنامج الأفقي). بيد أن المؤسسات التابعة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تعاني من نفس الأمراض التي تعاني منها مؤسسات الدولة بصفة عامة من زبونية و سوء تدبير الأموال و عدم دمقرطة المعلومة. ما زال دعم التعاونيات على سبيل المثال لا الحصر حبيسا لمنطق الوعود الانتخابية والحسابات الحزبية الانتخابوية الضيقة[1]. وإن كانت تقارير الافتحاص تصف نتائج هذا الأخير بكونها إيجابية مجملا، فإن تفاصيلها تحمل مؤشرات لعدم نضج هذه المؤسسات لاستيعاب جدية واستعجالية الشعارات التي تتبناها رغم مراكمة تجربة أزيد من 10 سنوات.

فقد خرج تقرير الافتحاص التركيبي لكل من المفتشية العامة لإدارة التراب الوطني (IGAT) والمفتشية العامة للمالية (IGF) المتعلق بالأنشطة المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لسنة 2013 بكون عملية تنفيذ البرامج ما زالت تعاني من نفس القصور الذي عانت منه طيلة السنوات الفارطة مع تزايد غياب الصرامة واليقظة فيما يخص احترام شروط ومساطر التنفيذ. كما ارتفع عدد التحفظات فيما يخص الدقة والمصداقية و الإخلاص من 3 إشهادات من أصل 70 سنة 2008 إلى 21 من أصل 83 سنة 2012، و قد ارتبطت دواعي هذه التحفظات حسب التقرير أحيانا بتفويت أموال مشاريع مخصصة لمحاربة الفقر والهشاشة أو دعم الاقتصاد الاجتماعي لإنجاز مشاريع أخرى وكذا سوء تدبير الأموال العمومية.

تشير أيضا تقارير الافتحاص للاهتراء البنيوي التحتي الذي تعاني منه الجماعات المستهدفة، وواقع الضعف البنيوي المؤسساتي بالجهات التي تعاني من تمركز الهشاشة والفقر -الجهات نفسها التي تتميز بتخلف فظيع فيما يخص التمثيلية النسائية- حيث أن مجموعة من اللجان الجهوية لا زالت غير مفعلة بينما أخرى يصل عددها إلى 13 لا تتوفر على خارطة جهوية للهشاشة محينة، أو لم يسبق أن وفرتها بالبتة، كما أن البرامج الجهوية والمحلية نادرا ما تعبر عن الحاجيات الحقيقية نظرا لعدم خضوعها لشرط الديمقراطية التشاركية في بلورة هذه البرامج، وعدم اعتمادها على دراسات دقيقة للحاجيات، وتقييم مالي مضبوط، وكذا غياب المحاسبة فيما يخص الأنشطة المفوضة.

فيما يخص دعم الأنشطة المدرة للدخل ومن ضمنها التعاونيات، يشير تقرير الافتحاص لسنة 2013 لكون أنشطة الدعم تولي أهمية ضعيفة جدا للأنشطة المدرة للدخل، حيث أنها نادرا ما تعبأ الحصة السنوية

للغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج أي 40%. كما أن تقرير الافتحاص لسنة 2008 وضع الأصبع على تمويل أشغال بناء وإعداد السكن الوظيفي من أموال مخصصة لدعم الأنشطة المدرة للدخل AGR.

خامسا - النموذج التعاوني بين الاقتصاد التضامني والاقتصاد النيوكلاسيكي: إشكالية تصور

ينطلق باراديكم الاقتصاد النيوكلاسيكي في تناوله للتنمية وفق مقاربة النوع، من اعتبار أن أصل واقع هشاشة النساء –خصوصا في العالم القروي- مرتبط أساسا بالإرث الاجتماعي الثقافي، وهذا يعني أن لا تغيير لهذا الواقع إلا بإنقاذ النساء من بيئتهن الثقافية ووسطهن البدوي وإدماجهن في نسق حضري شبيه بذلك الأوروبي.

أما الباراديكم الاقتصادي التضامني فيعتبر أن أصل الهشاشة هو السياسات النيوليبرالية التي حرمت النساء من الخدمات الأساسية ومن الانتفاع الجماعي، لصالح تراكم المنفعة الفردانية للمستثمرين الكبار. لأن المنطق النيو لبرالي للتنمية يعطي الأولوية للنمو الاقتصادي، وليس للمنفعة الجماعية. فالنمو الاقتصادي يتأسس على مبدأ المنافسة الحرة التي تسمح للأكثر قدرة على الاستثمار والربح بفرصة التقدم في السلم الاقتصادي والاجتماعي، دونما اكتراث بمن لا يمتلكون هذه القدرة في ظل واقع محكوم بلاتكافؤ الفرص. وبالتالي إن تغيير هذا الواقع رهين بإبداع نموذج اقتصادي تضامني يعيد وحدة الانسان والطبيعة كوحدة مركزية في المجتمع والاقتصاد، ويحترم أولوية المنفعة الاجتماعية و البيئية، بما يمكن أن يضمن حق النساء في الولوج للموارد البيئية والاقتصادية.

يبدو أن الدولة استجابت ظاهريا لضرورة الاقتصاد التضامني كمنقذ من مأزق تداعيات الاقتصاد النيوليبرالي الذي لا يرحم الفئات الهشة وعلى رأسها النساء، لكنها حاولت تكييفه لإملاءات المؤسسات المالية الدائنة بتشجيع القروض الصغرى[1] وفتح حسابات بنكية جديدة. فكانت برامج الاقتصاد الاجتماعي التضامني مجرد وسيط لإدماج عمل و إنتاج النساء في إطار الاقتصاد الوطني الذي يحكمه منطق النمو النيوكلاسيكي وتحديات السوق العالمي. في تصريح صحفي تقول وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي التضامني: "هناك عدد من حاملي المشاريع الذين يقومون بالاقتصاد الاجتماعي التضامني، دون أن يكونوا "مؤطرين". إنهم ليسوا مدمجين في شبكة "الاقتصاد الكلاسيكي". بفضل القانون الإطار، الضوابط ستمكن من إدراجهم في دائرة الاقتصاد. إنها وسيلة للخروج من الغير المهيكل (الغير الرسمي) للمهيكل (الرسمي)"[2]

---

[1] دليل مساطر البرنامج الأفقي http://www.indh.gov.ma/pdf-manuels/16.pdf

[2] La Nouvelle Tribune. “Economie Solidaire: Le Maroc Compte 14500 Cooperatives” http://lnt.ma/economie-sociale-solidaire-le-maroc-compte-14-500-cooperatives/

إن قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتشجيع المقاولات الاجتماعية بما فيها التعاونيات، ودعمه للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يأتي وفقا لتصور عام يروم إلى الدفع بالنمو الاقتصادي و تشجيع الاستثمار الخاص، مقابل تقليص الدولة أكثر فأكثر من نفقاتها الموجهة لتوفير الخدمات العمومية مثل التعليم والصحة والبنى التحتية (العقد الاجتماعي الجديد)[1]، مما يعيد إنتاج نفس بنيات اللامساواة الاجتماعية والهشاشة، ويرهن المغرب بسلسلة لا منتهية من الديون وأزمة تسديدها.

"إن مخططات التقويم الهيكلي في المغرب، في المغرب كما في باقي دول الجنوب، دمرت الدولة الاجتماعية (الصحة ، التعليم، البنيات التحتية والبنيات الاجتماعية الجماعية..) الشيء الذي وجد تأثيره المباشر في الارتفاع الغير المسبوق لفقر النساء المغربيات. لم تتوانى وكالات القروض الصغرى، باعتبارها بديل مزعوم للفقر ورافعة لبناء مقاولات صغرى، مدعمة من البنك الدولي، من الانتفاع من وضعية الهشاشة المعممة لشن هجومها على هذه الفئات."[2]

سادسا: حدود المقاربات التنموية اللبرالية

في كتابه *Encountering Development* أرتورو إسكوبار يكتب أن "خطاب التنمية،" مثل الخطاب الكلونيالي لـHomi Bhaba ، "خلق جهازا ناجعا لإنتاج المعرفة حول، و ممارسة السلطة على، العالم الثالث.". إيسكوبار، مناصر كبير لمدرسة فوكو Foucauld ما بعد-التنمية Post-development ، يذهب لتفسير كون خطاب التنمية "يعتمد تقريبا على وجه الحصر" على نظام معرفي غربي حداثي ، و يطلب من الدول "المتخلفة" لاتباع نموذج الدول الصناعية "المتقدمة"[3]. يضيف إدواردو كوديناس Eduardo Gudynas أن "فكرة التنمية أصبحت مرتبطة بالنمو الاقتصادي"، ويحيل على نظرية التبعية التي تعتبر أن "التخلف "underdevelopment" كنتيجة "للتنمية "development" وليس العكس[4]. بالنسبة لعالم الاقتصاد البرازيلي، سيلسو فورتادو Celso Furtado ، فكرة التنمية أصبحت تستخدم "الشرعنة تدمير الثقافات القديمة".." و تبرير أشكال التبعية التي تكرس الطابع المفترس لنظام الإنتاج" (مقتبس من كودنياس،ص.

---

[1]"فما هي طبيعة هذا العقد الاجتماعي الجديد؟ أولا، بدلا من توفير الوظائف في القطاع العام، يجب على الدولة أن تشجعً. ومن الجدير بالذكر أن هذاٌ التحول (ٌ التغير) المنافسة في القطاع الخاص، والمساواة في الفرص أمام رواد الأعمال جميعاً من تقديم خدمات عامة متدنية الجودة مدعومةً للدولة والقطاع الخاص كليهما.ً، بدلاً كبيرا وثانيا يشير إلى دور مختلف اختلافاً، تقوم الدولة بإحلال تحويلات نقدية (م وبهذه الطريقة، يستطيعُ ًوجهة) محل الدعم، ويدفع كل فرد أسعار السوق." المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا _نحو عقد اجتماعي جديد - أبريل 2015 http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/ARABICfinal.pdf أنظر-ي ص. 28

[2] مقال "Le Micro-Crédit ou le Business de la Pauvreté" de ATTAC (page 28) " موقع أطاك المغرب

[3] أرتورو إسكوبار "Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World"" صفحة 9.

[4] ميريام لانج و دنيا مكراني"Beyond Development: Alternative Visions from Latin America
" Article: "Debates on Development and its alternatives in Latin America: a brief heterodox guide."
أنظر-ي ص. 17

15) . في رؤية التنمية من وجهة نظر نسوية، أديل ميولر Adele Mueller و شاندرا موهانتي Chandra Mohanty قدمن إسهامات جديدة لفهمنا للتنمية. كلاهما أوليتا اهتماما خاصا للخطاب والأنشطة التي انبثقت من "النساء في التنمية" (WID)[1] . إدماج النساء في التنمية عبارة صدرت عن منظمات واشنطن غير الحكومية في بداية سبعينيات القرن الماضي، التي بصمت فيما بعد السياسات التنموية لكل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والأمم المتحدة و كذا البنك الدولي، طيلة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي (إيسكوبار). إشارة إلى WID ، تكتب مويلر : "إن النظام الخطابي "النساء في التنمية" ليس احتسابا لمصالح، احتياجات ، شؤون، وأحلام الفقيرات من النساء، بل هو مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة لحل المشاكل التي تشكلها النساء أمام سير الوكالات التنموية في العالم الثالث"[2]

انطلاقا من الإطار المقدم من طرف هذه الإسهامات الأكاديمية الحيوية ، التحليل المقتضب التالي يموقع النسق الخطابي للدولة المغربية المرتبط بالتنمية في علاقة مع البرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. نركز أساسا على:

1- قدرة الدولة على إحداث نموذج اقتصادي ليبرالي رأسمالي في قالب "اقتصاد اجتماعي تضامني":

يتجلى ذلك في تبني استراتيجية تشجيع القروض الصغرى و اعتبارها معيار أهلية لفرز ملفات طلب دعم الأنشطة المدرة للدخل (دليل طلب دعم AGR). كما أنه في خطاب الدولة و كذا المؤسسات المالية يتم الاستمرار في الحديث عن هذه المشاريع بمنطق التراكم الكمي المالي -رأس المال وعدد المستفيدات من القروض الصغرى-، والحجمي -عدد التعاونيات و عدد العضوات- أي أن معيار نجاح برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لا يتجاوز حدود إسهامها في الرفع من النمو Growth و في حظ المؤسسات المالية من القروض الصغرى. أي أن الفئات المستهدفة الهشة والتي تعاني من الفقر ليست لها قيمة تذكر مجرد كونها نجحت في إضافة أرقام في الاقتصاد النيوكلاسيكي في الوقت الذي يغيب فيه أي تقييم لمدى تناسب هذا النجاح مع تطور وضعية هؤلاء النساء الاجتماعية والاقتصادية.

2- من وضعية الدونية المرتبطة بالأبوية العائلية إلى سلطة اقتصادية أبوية شمولية:

من أبوية المسكن التقليدية إلى وضعية دونية قهرية مرتبطة بأبوية سلطوية شمولية مصبوغة بصبغة حداثية. حيث تخرج النساء من وصاية آبائهن وأزواجهن عليهن في البيوت، ليواجهن عنف الفضاء العام و

[1] أرتورو إسكوبار Encountering Development: The Making and Unmaking of the Thrid World"" أنظر-ي ص.13
[2] أرتورو إسكوبار Encountering Development: The Making and Unmaking of the Thrid World""ص.112

سلطة لوبيات السوق الذكورية التي تفرض عليهن إعطاء قيمة هزيلة لعملهن، وترهن مشاريعهن بالتبعية لقطاع السياحة الذي لا يتحكمن به، والأبناك التي تسعى لاستدراجهن نحو عبودية المديونية المفرطة.

إنه لمن السهل الفهم بأن سياسات التنمية الوطنية ليست فقط مرتبطة، بل تابعة و موجهة حسب المعايير الدولية الموضوعة من طرف مؤسسات مالية دولية دائنة مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. من ثمة فهي تنفذ من طرف الدولة عن طريق وزارة الداخلية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يشرف عليها ملك المغرب و يوجهها، لتمارس سلطة التقويم الهيكلي وتقوم ببنكنة واستخراج رأس المال من القطاعات الغير خاضعة لرقابة الأبناك بالمناطق المهمشة -خصوصا القروية منها- الغير خاضعة للاقتصاد المهيكل.

تشير الوكالة الفرنسية للتنمية[1] للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب باعتبارها رافعة لمكانة الديون الصغرى، كونها تشكل إطارا منظما محفزا يستفيد من دينامية مؤسسة زاكورة للقروض الصغرى: "إن عمل الحكومة، عن طريق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يسعى جاهدا لخلق إطار محفز للجمعيات" .. "دينامية الجمعيات حققت نتائج جوهرية : الخدمات المالية، التي لم تكن تكسب سوى 43000 زبون في 1990، كسبت أزيد من 1,3 مليون زبون في 2007، مع حافظة قروض تناهز 5,5 مليار درهم (487 يورو). في هذه السنة، النساء شكلن أزيد من نصف الزبائن و 72% من زبائن زاكورة"[2] . كما أن البنك الدولي يبارك للمغرب عن طريق المبادرة الوطنية قدرته على محاربة الفقر، فيضعه في المرتبة الثالثة ضمن البلدان الخمسة الأفضل على مستوى اعتماد البرامج والمبادرات الهادفة إلى النهوض بوضعية الفئات الهشة والفقيرة.[3]

---

[1] الوكالة الفرنسية للتنمية Agence Française de Développement (AFD)l مؤسسة فرنسية عمومية تدعم المشاريع التنموية بالدول النامية عن طريق الإعانات و الديون و صفقات إلغاء الديون و التنمية. http://www.afd.fr/home/AFD/presentation-afd

[2] موقع الوكالة الفرنسية للتنمية -http://www.afd.fr/webdav/shared/ELEMENTS_COMMUNS/AFD/Efficacite%20Aide/Maroc-Microfinance.pdf

[3] تقرير البنك الدولي الصادر يوليو 2015 حول وضعية شبكات الأمن الاجتماعي http://documents.worldbank.org/curated/en/415491467994645020/pdf/97882-PUB-REVISED-Box393232B-PUBLIC-DOCDATE-6-29-2015-DOI-10-1596978-1-4648-0543-1-EPI-1464805431.pdf

سابعا. التعاونيات النسائية وبدائل المقاومة للهيمنة الاقتصادية النيولبرالية:

1. تجربة مقاومة النساء لسياسة القروض الصغرى:

في الوقت الذي تعتبر فيه مؤسسات التنمية الوطنية و الدولية هذا المبلغ من القروض مؤشرا على النمو والرفع بوضعية الفقراء، من خلال تمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل، فإن واقع الحال أن النساء اللواتي يشكلن عينة مستهدفة أساسية في التمويل الأصغر، يعبرن باستمرار عن تدمرهن من سياسة القروض الصغرى. و لاحظنا من خلال مقابلاتنا أن هنالك عزوفا واسعا عن الاقتراض من المؤسسسات المالية و سحب ثقة عام منها. و هذا يحيلنا على انتفاضة نساء ورزازات الشعبية ضد مشاريع القروض الصغرى التي انطلقت منذ أزيد من خمس سنوات. تقول أمينة مراد[1] إحدى مؤسسات هذه الحركة في حوار مع ربيعة الهواري الناشطة بجمعية أطاك المغرب لمناهضة العولمة الليبرالية: "كانـت كل واحـدة منـا تحكـي عـن المأسـاة التـي خلفتهـا القـروض الصغـرى بحياتهـا ومـدى الضغـط و التهديد الـذي نتعـرض لـه مـن قبـل مستخدمي السلفات الصغـرى.. كانـت أشـكالنا النضاليـة عبـارة عـن وقفـات فـي البدايـة أمـام مؤسسـات القـروض الصغـرى، مسـيرات منتظمـة، لقـاءات تواصليـة مـع البـؤر الصاعـدة، وورشـات تثقيفيـة للنسـاء ثـم مقاطعـة تسـديد القـروض). تمكنـت الحركـة مـن توقيـف 30 مليـار سـنتيم مـن سيولة مؤسسـات القـروض الصغـرى. (ولكن الحركـة اصطدمـت فـي كثيـر مـن الأحيـان بالعائـق القانونـي، خاصـة المتعلـق بالاسـتفادة مـن القاعـات العموميـة، المنحـة ... قمنـا بتأسـيس جمعيـة الرعايـة الشـعبية للتنميـة الاجتماعيـة التـي احتضنـت الحركـة"[2]. لقد وصلت هذه الحركة المندلعة من ورزازات إلى حدود الريش بنواحي ميدلت، تحكي إحدى الضحيات "لقـد اقتحـم موظفـو هـذه الجمعيـة[3] بيتـي وأنـا حديثـة العهد بالـولادة أرضـع طفلـي واجهونـي بشـكل قاسـي، وهددونـي بالسـجن إن لـم أسـدد، لـم يكـن لـدي مـا يأخذونـه كبديـل للديـن أخـذوا هاتفـي المحمـول وهاتـف زوجـي ورحلوا"[4] تضيف أخرى :"كنـت أحـرم أبنائـي مـن تنـاول اللحـم والخضـر وأقتـات مـن أي شـيء أجـده كـي أسـدد, وعندمـا توقفـت عـن الأداء وليسـت هـذه هـي المـرة الأولـى فأنـا اقتـرض مـن أزيـد مـن 11 سـنة، ورغـم كل هـذا هاجمونـي فـي بيتي بالسب ووقعت فـي مشـادات معهم، أدت بـي إلـى نزيـف حـاد فقـدت علـى إثـره مولـودي وأنـا نقلت علـى إثرهـا فـي شـهري الرابـع إلى البيضـاء وأجريـت عمليـة جراحيـة حرمـت بعدهـا مـن الإنجاب"[5].

---

[1] أمينة مراد أسست جمعية الحماية الشعبية للتنمية الاجتماعية إلى جانب 4500 امرأة من ضحايا التمويل الأصغر ، توبعت من طرف أربع مؤسسات للقروض الصغرى بتهمة النصب و التهديد و الافتراء. فانطلقت حملة دولية لمساندتها.

[2] ربيعة الهواري: القروض الصغرى بين أكذوبة الإدماج في التنمية و حقيقة تعميق الفقر. موقع أطاك المغرب http://attacmaroc.org

[3] المقصود جمعية القروض الصغرى

[4] خديجة العثماني: قروض صغيرة .. خدعة كبيرة. موقع أطاك المغرب

[5] خديجة العثماني: قروض صغيرة .. خدعة كبيرة. موقع أطاك المغرب

2. تجربة نساء "حركة على درب 96": عمل تعاوني غير ربحي

حركة على درب 96، كما تعرف نفسها، حركة اجتماعية ضد الحيف البيئي وضد التهميش الاجتماعي، تأسست مع مطلع سنة 2011، تزامنا مع أوج الحراك الشمال إفريقي والشرق أوسطي وحركة 20 فبراير، معلنة العزم على خوض اعتصام مفتوح إلى أن يتم حل المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها ساكنة منطقة "إميضر". الخصم في هذه الحركة الاحتجاجية هو شركة مناجم إميضر(SMI)، التي تستغل أكبر منجم للفضة بشمال إفريقيا، وتعمل بحسب تعبير نساء الحركة، على استنزاف ثرواتهم الطبيعية، متسببة في كارثة بيئية واجتماعية تهدد الوجود الطبيعي والاجتماعي للساكنة، وقدرتهم على الاستمرارية في العيش.

1. السياق الجيو - تاريخي لقضية إميضر:

1-1 الوضعية الجغرافية:

إميضر قرية صغيرة متواجدة على بعد 36 كلم جنوب شرق مدينة تينغير، على سفح جبل صاغرو. مناخها قاري شبه جاف إلى جاف بشتاء شديد البرودة و صيف مرتفع الحرارة (40°c) مع تساقطات ضعيفة: أقل من 130 مم/سنة، ورياح شرقية-جنوبية. الموارد المائية المتوفرة بالمنطقة هي أساسا مياه جوفية (آبار و خطارات)[1].

يقدر الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنة 2014 الساكنة القانونية لجماعة إميضر بحوالي 4420 نسمة[2]، وتعرف المنطقة بطالة وعمل ناقص خصوصا في صفوف الشباب. أما النشاط الاقتصادي الرئيسي للساكنة التي لا تستفيد من ثروة الفضة فهو الفلاحة المعيشية بالنسبة للمستقرين، و الرعي بالنسبة للرحل[3].

2-1 الوضعية البيئية:

تعرف المنطقة وضعية إيكولوجية حرجة وخطرة جراء تلوث الهواء بالنفايات الصلبة الصادرة من موقع المنجم، والتي تحملها الرياح الشرقية و الجنوب شرقية إلى دواوير إميضر. كما أفسدت مكونات التربة بالنفايات السامة الملقاة مباشرة على الأراضي التي يستغلها المنجم، وكذا بالمعادن الثقيلة المحمولة في المياه الملوثة (السيانور، الزئبق، الرصاص...) وتشهد المياه الجوفية ترسبات للمياه الملوثة المستعملة من طرف المنجم في تصفية الفضة[4].

---

[1] موقع وزارة الداخلية : مونوغرافيا تنغير ، الرابط، monographie_Tinghir2.PDF/http://tinghir.ma/dossiers

[2] المندوبية السامية للتخطيط، الرابط، downloads/Publications- RGPH-2014_t18649.htm/ttp://rgph2014.hcp.ma

[3] Jacques Grappe. L'ancien gisement d'argent d'Imiter (Djebel Sarhro, Maroc). Géochimie. Thèse de doctorat d'ingénierie à L'Université Claude Bernard - Lyon I, publié au 23 Sep 2014 in. Archives-ouvertes.fr

[4] بناء على وثائق حركة على درب 96، وتصريحات الساكنة، وتحقيق جريدة المساء حول نشاط شركة مناجم بإميضر و بوعازر

تشهد الساكنة على وقائع اختفاء مجموعة من الأنواع النباتية والحيوانية، كما سجلت موتا مترددا للبهائم وحيوانات الرعي على إثر التسمم بالنفايات والمياه الملوثة جوار المنجم، ويصرح سكان المنطقة بأنه من السهل معاينة موت أنواع مختلفة من الطيور مباشرة بعد شربها من المياه الملوثة.

يتميز النظام السوسيو-إيكولوجي للمنطقة ب"مناعة / مرونة" Résilience[1] ضعيفة أمام التغير المناخي والتصحر، واستنزاف المياه، وتدمير الأراضي الفلاحية المسقية، التي يسببها كل من النشاط المنجمي وشركة سيفامين SIVAMINE التي تستمر في الاستغلال المفرط لمقالع الرمال، رغم انتهاء مدة تعاقدها مع ذوي الحقوق من قبائل أيت عطا.

3-1 الرابط الاجتماعي وأوجه التضامن الاجتماعي:

على خلاف ما ذهب إليه مجموعة من الباحثين السوسيولوجيين، من كون الحركات الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة تؤسس لرابط اجتماعي جديد يعوض الرابط الاجتماعي التقليدي، ولهوية جماعية تلعب فيها إيديولوجية الحركة دورا أساسيا، تعبر المعتصمات على كون حركة على درب 96 ساهمت في تمتين الروابط الاجتماعية التقليدية عبر تجربة نضالية طويلة. كانت زيارتنا الميدانية للمنطقة فرصة لمعاينة بعض الأشكال التي يتخذها هذا التضامن الاجتماعي القوي بين أبناء المنطقة:

- إثر وصولنا للمعتصم وجدناه خاليا من النساء على غير عادة، وبه عدد لا يتجاوز العشرة أشخاص سيمضون ليلتهم لحراسة المعتصم، والسبب حالة وفاة بأقرب الدواوير لمرتفع ألبان، ذهب على إثرها المعتصمون والمعتصمات للقيام بواجب العزاء، وفق ما هو متعارف عليه من أعراف اجتماعية في المنطقة.
- في اليوم الموالي عدنا إلى المعتصم لنعاين النشاط التعاوني النسائي لنسج الزرابي، ليس لهذا النشاط هدف ربحي، وإنما هدفه توفير الفراش لمن هم في حاجة إليه من العائلات المعتصمة، ليس فقط للمعتصم، بل أيضا للبيوت بالنسبة للعائلات الفقيرة. تأسس هذا النشاط التعاوني منذ سنة خلت، وكانت المناسبة حملة اعتقالات واسعة للشباب، قررت على إثرها باقي النساء اللواتي لم يكن يبتن في المعتصم، أن يلتحقن بالمبيت تضامنا مع أمهات المعتقلين، فكانت فكرة تأسيس هذا النشاط التعاوني بالمعتصم أولا لسد حاجة الفراش للمبيت، ثم تطورت الفكرة

---

[1] “La résilience d’un système socio-écologique est définie comme la capacité d’un système à absorber les perturbations et à se réorganiser de manière à préserver l’essentiel de ses fonctions, de sa structure et de ses interactions initiales, et finalement la même identité” C. Folke et all, “Regime shifts, Resilience, and biodiversity in Ecosystem Management”, 2002, p.557-581

لتصبح عملا اجتماعيا تضامنيا بهدف خيري، عقبه نشاط تعاوني ثاني لصناعة الكسكس التقليدي لفائدة المعتصم.

- فرض طول مدة المعتصم الذي بلغ سنته السادسة، على النساء كما على الرجال، أن ينظمن حضورهن بالمعتصم بشكل دوري تعاقبي، بحيث تُمنح الفرصة لكل مجموعة لتباشر أنشطتها اليومية في الدواوير، سواء تعلق الأمر بالنشاط الفلاحي، أو برعاية الأطفال المتمدرسين. فالمجموعة التي تترك المعتصم لضرورات مرتبطة بالأدوار الاجتماعية، تقوم أيضا بتهييء الطعام للمعتصمين، وتتعاقب الدواوير على هذه الخدمة الاجتماعية للمعتصم بشكل تطوعي، لكل دوار دوره.

على خلاف المقاربات السوسيولوجية التي تضع عموما أنواع التضامن التي تسمح بها الحركات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة، في مقابل أنواع التضامن التقليدية، أو تجاوزا لها، يتضح أن الروابط الاجتماعية التقليدية كان لها دور أساسي في تمتين الروابط داخل هذه الحركة. لهذا ينبه *Obershall*[1] إلى كون الحركات الاجتماعية لا تنشأ بالضرورة على أنقاض البنيات التقليدية للروابط الاجتماعية. فروابط الجوار في الأحياء أو روابط القرابة المتأسسة على الانتماء الإثني مثلا، حيث ما ظلت قوية في ظل التغيرات التي تخضع لها المجتمعات المعاصرة، تشكل أرضية جد مناسبة لنشأة الفعل النضالي الجماعي للجماعات الضاغطة. وإن كانت أعمال *Obershall* تشكل امتدادا لأعمال *Olson*، فإنه مع ذلك اعترض على مقاربته للفاعلين في الحركات الاجتماعية، التي تتأسس على التصور الكلاسيكي ل *Homo-économicus*. إذ يؤكد من خلال دراساته للحركات الاجتماعية أن الأفراد ينتمون إلى تجمعات تخترقها روابط اجتماعية، ولا يمكن مقارنتهم بفاعلين اقتصاديين معزولين تربطهم علاقات السوق.

2 انخراط نسائي غير مسبوق:

لا يُفوت الشباب ولا النساء بالمعتصم الفرصة عند حديثهم عن تاريخ حركتهم، للتأكيد على التحول الذي عرفته الحركة المقاومة لساكنة إميضر مع مطلع سنة 2011، ومع "حركة على درب 96": لأول مرة في تاريخ نضال الساكنة، تُسجل مشاركة نسائية بهذا الحجم، ليس فقط في عملية الاحتجاج التي تبلغ فيها تمثيلية النساء حوالي 70% من مجموع المشاركين، بل أيضا في عملية اتخاذ القرار. فالنساء يتدخلن بكل تلقائية في حلقية النقاش "أغراو Agraw"، ويقترحن أو يعترضن، ويعبرن عن مواقفهن من مختلف الاقتراحات المعروضة للحسم.

عند استفسارنا عن سبب هذا التحول، صرحت لنا مجموعة من النساء المناضلات في الحركة، بأنهن أصبحن يستشعرن بشكل عميق كونهن أول المعنيات بالقضية، خاصة بعد أن فقد بعض أعيان القبيلة

---

[1] Obershall, « *social conflicts and social movements »,* cite par Olivier Fillieule et Cécile Péchu, "*lutter ensemble, les theories de l'action collective »,* édition L'Harmattan, Paris, 2015, pp 93-95

مصداقيتهم جراء اتفاقهم الضمني مع الشركة بمناسبة البروتوكول "المزعوم"[1] على حد تعبيرهن. إنهن يعتبرن ذلك الاتفاق طعنة في ظهور الساكنة، ومتاجرة بمصير أبنائهن المعتقلين، ومستقبل أطفالهن الذي لا زال غامضا في ظل ما تعانيه الساكنة من أضرار صحية واجتماعية ومادية. لهذا يعلن أنهن الآن لا يمكنهن التراجع، ويستشعرن مسؤوليتهن الكبرى في هذه المرحلة على مستقبل أبنائهن، بعد ما أقدم عليه بعض أعيان القبيلة من اتفاق مع ممثلي الشركة برعاية السلطات المحلية، وهو ما يعتبرونه خذلانا للساكنة المحلية.

تنخرط نساء وتلميذات إميضر أيضا في مختلف التظاهرات الوطنية للتعريف بالقضية حضورا ومشاركة، وكان آخرها ما تابعته وسائل الإعلام، بينما تشرف صياغة نتائج هذا البحث على الانتهاء، من حضور ومشاركة قوية لهن على هامش فعاليات مؤتمر الأطراف 22، حيث شاركن في الندوة الصحفية والمهرجان السينمائي التعريفي بقضيتهم، وغيرها من الأنشطة التي قامت بها الحركة بتنسيق مع الشبكة الديمقراطية لمواكبة مؤتمر الأطراف REDACOP22.

المقاربة النسوية-البيئية: Approche éco-féministe

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يربط هذا التوجه الأكاديمي لدراسة الحركات الاجتماعية النسوية (second-wave feminism)، بين استغلال وتدهور الثروات الطبيعية، ووضعية التبعية والهشاشة التي تعاني منها النساء في دول الجنوب خصوصا، حيث تمثل النساء الفئة الاجتماعية الأكثر تضررا من تدهور الثروات الطبيعية، جراء الطرق الاستنزافية التي تعتمد باسم التكنولوجيا والعلم والاقتصاد، فتتضرر منها الطبيعة ومن خلفها النساء. كما يعتبر هؤلاء الباحثون أن الأنشطة التي تقوم بها النساء في تلك المناطق بحكم أدوارهن الاجتماعية، هي أنشطة محافظة على البيئة وضرورية للحفاظ على الأمن الاقتصادي الحقيقي، لكنها مع ذلك غير محتسبة في الناتج الوطني. إنه واقع يشهد على تهميش دور النساء وعلى المرتبة الدونية التي تقيم بها وظيفتهن الاجتماعية، الشيء الذي يفسر التراتبية المفروضة على الأدوار الاجتماعية في ظل نظام اقتصادي رأسمالي أبوي، لا يعطي قيمة إلا لما هو نفعي مادي، ويقصي كل القيم الرمزية لمثل هذه الأدوار الاجتماعية.

تبعا لذلك، يمكننا فهم المشاركة القوية والكثيفة للنساء في حركة على درب 96، والتي تكاد تشكل المؤشر الأساسي على المنعطف الذي عرفته الحركة المقاومة لساكنة إميضر منذ مطلع سنة 2011. بالرجوع إلى أحد المهتمين بهذه المقاربة النسوية-البيئية،(J.Martinez-Alier 2002) الذي يعتبر أنه تبعا لتقسيم الأدوار الاجتماعية في المجتمعات الرعوية أو القبلية، تتكلف النساء والأطفال بجلب الماء وجني الفطريات والأعشاب الطبية، مما يجعل النساء أكثر استعدادا لمعاينة ظاهرة الجفاف وتراجع الغابات من الرجال، فالنساء أكثر ارتباطا بالموارد الطبيعية المشتركة، ووجودهن يتوقف عليها أكثر من الرجال، إن الاهتمام الخاص الذي توليه النساء للبيئة يجعلهن أكثر وعيا بقيمتها كأساس للوجود. وهذا ما يفسر استماتتهن

[1] انظر فقرة الحوار، في المحور الموالي: الاستراتيجيات الموازية

في الدفاع عن حق السكان الأصليين في ثرواتهم الطبيعية، وانخراطهن الواسع في مثل هذه الحركات الاجتماعية ضد الحيف البيئي[1].

هدفنا من بسط هذا النموذج من التعاون النسائي التضامني غير الربحي، أن نقف على تجربة تعاونية نسائية من قلب إشكالية التحولات البيئية في ارتباطها بمشكلة استنزاف المياه، لكونها تجربة غنية تقع في تمفصل بين الاقتصاد التضامني، وحركة اجتماعية مقاومة للحيف البيئي والاجتماعي الناتج عن جشع الاقتصاد النيولبرالي الذي يتسبب في كارثة بيئية واجتماعية بالمنطقة. كل ذلك فضلا عن الدور الجوهري الذي تلعبه النساء بهذه الحركة المقاومة، لحماية ما تبقى من ثروات طبيعية ضمانا لحق الأجيال المقبلة في العيش. يحظى هذا النشاط التعاوني في قلب هذه الحركة المقاومة بدعم كبير من طرف محيطه الاجتماعي، احتراما للدور الريادي الذي تقوم به النساء في مشروع تضامني يعود بالنفع على المنطقة بأكملها.

[1] Joan Martinez Alier, *« the Environmentalism of the poor, A study of ecological conflicts and valuation »,* Edward Elgar publishing, Cheltenham, UK. Northampton, MA, USA, 2002

خلاصة: آفاق وإمكانات الرفع من مستوى نجاعة النموذج الاقتصادي التعاوني

لم يكن هدف بحثنا إثبات فشل أو تعثر البرامج التنموية التي تركز على دعم التعاونيات النسائية، فواقع التعثر هذا تشهد به التقارير الرسمية التقويمية التي أشرنا إليها في مقدمة بحثنا وارتكزنا عليها لصياغة إشكاليتنا. بل إن هذا التشخيص هو الذي استوقفنا لطرح السؤال عن العوامل التي تقف وراءه، فحاولنا الاقتراب أكثر من هذا الواقع –واقع التعاونيات النسائية- في قطاع خاص هو قطاع الصناعة التقليدية، حتى نتمكن من فهم الميكانزمات المتحكمة في نشاط هذه التعاونيات (التعاونيات النسائية للزرابي بجنوب المغرب).

أكد لنا الواقع الميداني منذ بداية احتكاكنا بالتعاونيات النسائية، التشخيص الذي كان خلاصة لبحثنا الوثائقي في الشق النظري من البحث، فحاولنا متسلحين بأدوات نظرية ومنهجية، أن نقف على منطق اشتغال هذه التعاونيات وطبيعة العلاقة التي تربطها بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، باحثين عن مكمن الخلل، ومركزين على إشكاليتي الولوج إلى الموارد والتسويق، لاختبار فرضيات العمل التي انطلقنا منها:ر

1. مدى قدرة النموذج التعاوني على الرفع من جودة حياة عضوات التعاونيات النسائية في ارتباطه بإشكالية الولوج للموارد الأساسية والتسويق:

●وقفنا على وجود فارق كبير بين نموذجين من التعاونيات: التعاونيات النسائية والتعاونيات المختلطة. تمتلك هذه الأخيرة[1] موارد مهمة تمكنها من الاصطفاف في خانة التعاونيات الكبرى سواء من حيث حجم الاستثمار أو من حيث عدد الأعضاء، كما أن تمتعها بفرص كبيرة للولوج إلى السوق بمختلف مستوياته، المحلي والوطني والدولي، بالإضافة إلى كونها تضم أعضاء يتوفرون على مستوى تعليمي متوسط إلى عالي، جعلها تعمل في أريحية كبيرة. لكنها تتعامل مع النساجات بمنطق اليد العاملة المسخرة لتنمية رأس المال، لا بمنطق تعاوني تضامني، أي بمنطق الأجراء مع رب العمل في الشركات المستثمرة لرؤوس الأموال الخاصة، في الوقت الذي يتمتعون فيه بالإعفاء من الضرائب بفضل النساء اللواتي يقدمن على رأس لوائح أعضاء التعاونية، بينما هن يمثلن الحلقة الأضعف في هذه المشاريع التعاونية التي تمثل 5 أسداس مجموع تعاونيات النسيج بالمنطقة (18 تعاونية مختلطة بعضها مسجل باسم تعاونيات نسائية).

●مقابل هذا الوضع، تعاني التعاونيات النسائية من تعثر كبير: 4 تعاونيات نشاطهن متوقف إما مرحليا أو نهائيا، وتعاونيتان تشتغلان في ظروف جد صعبة تعرضهن للتوقف عند أول أزمة. مقابل ثلاثة تعاونيات استطعن تجاوز المشاكل المرتبطة بضعف الموارد والولوج إلى السوق بفضل

[1] تمثل تعاونية الحنبل المختلطة بدوار تلوست استثناء حيث لا زالت تعاني من انغلاق السوق أمامها، وذلك يرجع أساسا لكونها تعاونية جديدة، تعتبرها شبكات تسويق الزرابي بالمنطقة تعاونية دخيلة لأنها تبحث لها عن موطإ قدم في السوق الوطني دون وساطة الوسطاء المتحكمين. ناهيك عن كونها انطلقت برأسمال ضعيف جدا لا يمنحها إمكانية المنافسة في هذا السوق...

الدعم الذي تحظيان به من طرف الموسسات الجماعية والاجتماعية المحلية، أو المؤسسات الوطنية والدولية.

•يقودنا تحليل المعطيات الميدانية كميا وكيفيا إلى الوقوف على كون العوامل الحاسمة التي تعتبر سببا مباشرا في الفرق بين التعاونيات المتعثرة والتعاونيات النشيطة، هو تجاوز مشكل ضعف الإمكانيات وقلة الموارد عن طريق الدعم والمرافقة، ثم الفرص التي تحظين بها لحل مشكل التسويق الذي تعاني منه التعاونيات الأخرى المتعثرة أو المتوقفة. حيث تستطيع تلك التعاونيات بفضل الدعم الذي تحظى به تجاوز مشكل انغلاق السوق المحلي والانفتاح على السوق الوطني والدولي.

•ترتبط إشكالية الولوج إلى الموارد أساسا بمشاكل بيئية وجغرافية تجعل سكان المنطقة معرضين للفقر والهشاشة والأمية، وعلى رأسهم الفئات الاجتماعية الأضعف: النساء والأطفال، ثم بمشاكل ترتبط بالبنيات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون إتمام الإناث لتعليمهن، وتمنعهن من حق الولوج إلى ملكية الأرض، المورد الذي يحمل قيمة رمزية ومادية كبرى بالمنطقة.

•إشكالية الولوج إلى السوق، أو إشكالية التسويق كما تعبر عنها عضوات التعاونيات، هي الإشكالية المركزية التي تؤكد عليها كل المستجوبات. وهي إشكالية ترتبط بالتحكم والهيمنة التي يمارسها الوسطاء على قيمة وتسويق "الزربية الواوزكيتية"، لصالح المستثمرين الكبار الذين يستفيدون من دعم التعاونيات، لكنهم بالمقابل يقومون باستغلال النساجات، مستغلين اختفاءهم عن الأنظار كما تعبر عنها الباحثة مريم الناجي في دراستها لنشاط النساجات بمنطقة سروة تزناخت.[1]« women invisibilty » .

2. التحول على مستوى تمثل النساء لدورهن الاجتماعي وإشكالية التكوين والمرافقة:

•تنظم لقاءات وأيام دراسية تكوينية لفائدة عضوات التعاونيات من طرف الغرف الجهوية للصناعة التقليدية، لكن إمكانية استفادتهن من هذه الفرص التكوينية تظل جد ضئيلة بالنظر لدورية التكوين التي تعلن عضوات التعاونيات القريبات من المركز أنهن استفدن منها، والتي لا تتعدى في أحسن الأحوال مرة في السنة، فيما التعاونيات الأخرى لم تحظ بفرص التكوين منذ التأسيس.

•أما عن مضمون التكوين فهو في معظم الحالات ذو طابع تقني محض: حرفي في غالب الأحيان، أو ينفتح بالعضوات على بعض التقنيات في التواصل والتسويق والتسيير، على ندرة هذا الصنف من الفرص التكوينية.

[1] See Miryam Naji, «VALEUR DES TAPIS MAROCAINS : ENTRE PRODUCTRICES D'ARTISANAT ET MARCHANDS D'ART », **L'Harmattan** | « Cahiers du Genre », 2007/2 n° 43 | pages 95 à 111. Article disponible sur le site internet, http://www.cairn.info/revue-cahiers-du-genre-2007-2-page-95.htm

• تشكل وضعية الهشاشة والأمية التي تعاني منها معظم هؤلاء النساء عائقا أساسيا أمام استفادتهن من فرص التكوين على قلتها وسطحيتها. فهي تظل حكرا على المتعلمات منهن، واللواتي يمتلكن القدرة على الحركة والتنقل.

• غياب المرافقة يترك التعاونيات النسائية وجها لوجه أمام تحديات واقع صعب ظل لمدة طويلة حكرا على الرجال، ويجعلهن ضحية تآمر لوبيات المستثمرين الكبار والوسطاء الذي يحكمون قبضتهم على السوق.

• لا زالت مضامين التكوين أبعد ما تكون عن مساءلة البنيات الاجتماعية والثقافية التي تفرض على النساء واقع التبعية والخضوع لعلاقات اجتماعية واقتصادية غير متكافئة بين الجنسين، فكيف يمكن أن ننتظر من مشروع يتأسس على تعزيز واقع اجتماعي مجحف في حق النساء، أن يعمل على تغيير واقعهن ومكانتهن الاجتماعية.

3. المعيقات المرتبطة بالسياسات التنموية المحلية والدولية وعجزها عن تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يفرض التبعية على النساء

لم تفلح هذه المشاريع التنموية التعاونية في إخراج النساء من وضعية التبعية الاقتصادية، ولا من واقع العلاقات الاجتماعية التراتبية بين الجنسين، بل أضافت إلى هذا الواقع خضوعا لعلاقات اقتصادية غير متكافئة في ظل نظام اقتصادي تتحالف فيه الهيمنة الرأسمالية مع الهيمنة الذكورية ضد الحلقة الأضعف: التعاونيات النسائية الصغرى.

تقف عضوات التعاونيات عاجزات أمام إحكام إغلاق السوق في وجوههن، وأمام تهديدات اللوبيات المتحكمة في هذا القطاع، ولا يحظين بدعم ولا مساندة رغم تشكياتهن للمسؤولين، مما يطرح تساؤلات كبرى عن شبكات الهيمنة المترابطة بنيويا بين الحقول السياسية والإدارية والاقتصادية. وهو واقع يجعلنا نستنتج أنه لا يمكن لمشاريع تحاول تغيير واقع النساء الذي تطبعه الهشاشة والفقر والأمية، أن تفعل ذلك ببرامج تنموية تعمل على إحداث حلقات ضعيفة في منتهى سلسلة علاقات التبعية والهيمنة، دون أن تمكنها من آليات ومقومات من شأنها أن تأهلها للاستقلالية في الفعل والحركة. إنها بذلك تجعلها لقمة سائغة للمتحكمين في هذا الحقل المرتبط بنيويا بمصالح المستثمرين الكبار. ثم إن أي محاولة لإدماج حلقات مقاولاتية ضعيفة في نسيج اقتصادي يقوم على المنافسة الشرسة يعرضها وفق الباحثين المتخصصين في التدبير المقاولاتي للابتلاع والذوبان في ذلك النسيج، أو يحكم عليها بالفشل والاندثار.

إن الواقع المتدني الذي تعاني منه النساء القرويات، يرتبط بمنظومة ثقافية واجتماعية واقتصادية وقانونية مجحفة في حق النساء عموما، وقد وقفنا في بحثنا كما سبقت الإشارة إلى ذلك على مظاهر تنم عن تعزيز مؤسساتي لهذا الواقع المجحف كما هو الحال مثلا بالنسبة لشرط البقعة الأرضية لدعم التعاونية ببناء

مقر عمل، وهو شرط تعجيزي بالنسبة للنساء لا يخفى على المسؤولين أنه يعتبر تمييزا إيجابيا لصالح الذكور، ناهيك عن غيرها من التدابير الإدارية والاقتصادية التي لا تراعي هذا التمييز ضد النساء، كما هو الحال بالنسبة لشرط الاتصال بالمحاسب لتفادي تراكم الضرائب على التعاونيات النسائية. كلها تدابير تجعل الرجال أكثر وأوفر حظا واستفادة من الدعم والإعفاء من الضرائب، فضلا عن كونها أبعد ما تكون عن تدابير التمييز الإيجابي الذي يعتبر مدخلا أساسيا لتحقيق تمكين النساء.

أعلنا منذ البداية أننا لم نشأ أن نبقى محصورين في المقاربات البنيوية الحتمية، وأننا نتبنى المقاربة البنائية الاجتماعية، التي تعترف بدور الفاعل في تغيير واقعه وتؤمن بوجود هامش للفعل يتمتع به هذا الفاعل حتى في أكثر البنيات تحكما. لكننا مع ذلك وقفنا على حجم التحديات التي تواجه عضوات التعاونيات النسائية، بما جعلنا نعترف بأن الفاعل يحتاج ليعمل على تغيير واقعه أن يتجاوز وضعية الاستلاب، ويظل الوعي بهذه الوضعية بادرة أولى للتخلص منها، لا بد أن تتحرر إرادة النساء ويتخلصن من واقع يرهنهن في وضعية التبعية، كل هذا يجعلنا نقف على مدخل الوعي وشرطه تعليم يرفع من مستوى وعي هؤلاء النساء ويجعلهن أقدر على المطالبة بحقوقهن والنضال من أجل انتزاعها. التعليم مدخل للوعي ومدخل للاستقلالية المادية، فالجهل القانوني والأمية وضعف الموارد لا يمنح التعاونيات النسائية أي مقوم يمكنهن من المنافسة في واقع ملغوم باللوبيات والزبونية والفساد الإداري والاقتصادي.

تعي بعض الفاعلات في هذا المجال بأن التكتل بين التعاونيات النسائية في شبكات لتوفير المواد الأولية والإنتاج والتسويق، وحده من شأنه أن يحد من تحكم الوسطاء والمستثمرين الكبار الذين يستفيدون من مشاريع الدعم ويستغلون واقع الخفاء الذي تعمل فيه النساجات خلف جدران بيوتهن أو ورشات اشتغالهن، لكن هذا المطمح يظل رهانا صعبا ما لم يتوفر الوعي الكافي والعزم على مواجهة التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والقانونية.

لا يفوتنا أخيرا التأكيد على كون النماذج الواعدة التي وقفنا على نجاحها في مشاريعها التنموية لا تخرج عن الحالات الثلاثة الآتية:

- حالة تعاونية ربحية محتضنة بشكل مؤسساتي من طرف الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية، تحرص هذه الأخيرة على جعلها تعاونية نموذجية. يمكننا أن نلمس تأثيرها الإيجابي على مستوى عيش النساء العضوات وأسرهن، لكنها مع ذلك ظلت قاصرة عن تحقيق هدف تمكين أولئك النساء، واستقلاليتهن في تدبير عملهن.
- حالة تعاونية غير ربحية، تندرج في إطار عمل جمعوي نسائي، يوجه عائدات النشاط التعاوني إلى مشاريع تنموية محلية لفائدة نساء وفتيات المنطقة. تحظى هذه التعاونية أيضا بدعم كبير من طرف المحيط الاجتماعي الذي يوفر لها الموارد ومنافذ التسويق.

●تعاونية غير ربحية تندرج ضمن حركة مقاومة للحيف البيئي ومطالبة بالعدالة الاجتماعية، هي تعاونية رغم ما تعانيه من ضعف الموارد، يعود أثرها الإيجابي على المنطقة بأكملها. تتميز هذه التعاونية بجمعها بين الاقتصاد التضامني والسلوك الجماعي المقاوم للحيف البيئي، تحتل النساء في هتين الواجهتين مرتبة الريادة ويحظى مجهودهن بالاحترام الكامل والتنويه من طرف المحيط الاجتماعي.

لائحة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

دليل مساطر البرنامج الأفقي ." للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية" . ص 28-31 . الموقع لإلكتروني. 8 سبتمبر 2016

تصريح صحفي للمدير بالنيابة للمديرية الإقليمية للصناعة التقليدية بورزازات عبد الواحد حدادي لوكالة المغرب العربي للأنباء، مقال نشر بموقع "مشاهد"،

14 مايو 2014، http://machahid.info/18059.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4 شتنبر 2016 على الساعة 13 و40 د

المراجع باللغة الإنجليزية:

Scott, James C. *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia*. New Haven And London: Yale University Press, 1976, 14-15. Print.

Escobar, Arturo. Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World. Princeton: Princeton University Press, 1995. 9+. Print.

Lang, Miriam, and Dunia Mokrani, eds. *Beyond Development: Alternative Visions from Latin America*. English Edition ed. Quito & Amsterdam: Transnational Institute, 2013. 15. Print.

INTERNATIONAL COUNCIL FOR LOCAL ENVIRONMENTAL INITIATIVES, *The local agenda 21 planning guide : an introduction to sustainable development planning,* Toronto, 1996

المراجع باللغة الفرنسية:

Miryam Naji, *VALEUR DES TAPIS MAROCAINS : ENTRE PRODUCTRICES D'ARTISANAT ET MARCHANDS D'ART* , **L'Harmattan** | « Cahiers du Genre », 2007/2 n° 43 | pages 95 à 111. Article disponible sur le site internet, http://www.cairn.info/revue-cahiers-du-genre-2007-2-page-95.htm

ACDI, *Guide des indicateurs tenant compte des écarts entre les hommes et les femmes*, 1996

rapport du conseil économique, social et environnemental, *Promotion de l'égalité entre les femmes et les hommes dans la vie économique, sociale, culturelle et politique : les discriminations à l'égard des femmes dans la vie économique, réalité et recommandations*, Auto-saisine n 18/2014, www.cese.ma

CCCI et al. *Un autre genre de développement*, Ottawa, 1991

Rapport Brundtland, Commission mondiale sur l'environnement et le développement, *Notre avenir tous*, éditions du fleuve, Montréal, 1998

Oxfam-Québec Maroc, *Un autre Genre de développement,* document sur l'approche genre et développement, 1999, p.18 (adapt. de CCCI et al.

(IRCUS) Institut de recherche et d'éducation pour les coopératives et les mutuelles de l'université de sherbrook, https://www.usherbrooke.ca/irecus/publications-irecus/essais-et-memoires/, consulté le 26-08-2016, à 19h26

"*Economie sociale & solidaire: le maroc compte 14500 cooperatives*." *La Nouvelle Tribune* 27 novembre2015 .. Web. .11 septembre. 2016

Transparency Maroc. "*Rapport Moral 2013*", (http://www.transparencymaroc.ma/TM/sites/default/files/Rapport%20moral%20Transparency%20Maroc%20FR_1.pdf

Rapport integré des *opérations réalisées dans le Cadre de l'INDH* ; 2008, Rapport d'audit élaboré par les auditeurs de l'inspection Générale de l'Administration du Territoire (IGAT) et de l'Inspection Générale des Finances (IGF)

الفهـــــــــرس

14 مايو 2014، http://machahid.info/18059.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4 شتنبر 2016 على الساعة 13 و40 د. 49